

تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة
(1989-2015)

The Impact of socialization on political participation in Jordan during
the period (1989-2015)

إعداد

عواد بشارة عواد السويلميين

الرقم الجامعي: 401410047

إشراف

د. محمد بني عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط


آب/ 2016

تفويض

أنا عواد بشارة عواد السويلميين أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: عواد بشارة عواد السويلميين

التاريخ: ٢٠١٦ - ٨ - ٦

التوقيع: 
عواد بشارة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرمالة في جامعة الشرق الأوسط - عمان وعنوانها "تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015)".

وأجيزت بتاريخ: 2016/8/6م

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
د. محمد بني عيسى	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د. محمد القطاطشة	رئيساً وممتحناً داخلياً	جامعة الشرق الأوسط	
د. سعد السعد	ممتحناً خارجياً	جامعة الزيتونة	

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الدكتور محمد بني عيسى الذي كان لتوجيهاته السديدة ولملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع هذا العمل بين أيديهم الكريمة وهم الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة والأستاذ الدكتور سعد السعد المشرف الخارجي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور الى المناقشة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الآداب والعلوم الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

إلى من عمل لأجلي و تعب في سبيل راحتي..... إليك يا من علمني أن الحياة جهد وعمل وإرادة

إليك يا قدوتي ويا عزوتي "روح أبي العزيز"

إلى كل دمعة تفرقت على خدها..... إلى كل خفقة خفقها قلبها ...

"أمي العزيزة"

"وأخيراً إلى كل من يكن لي المحبة والاحترام"

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	تقويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملحقات
ك	الملخص
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
7	حدود الدراسة
8	محددات الدراسة
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

10	أولاً: الإطار النظري
38	ثانياً: الدراسات السابقة
46	الفصل الثالث: الطريقة و الإجراءات
47	منهجية الدراسة
47	مجتمع وعينة الدراسة
47	خصائص عينة الدراسة
50	إجراءات الدراسة
50	أدوات الدراسة
52	الصدق والثبات
53	المعالجة الإحصائية
55	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
56	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
58	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
61	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
62	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
63	النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
68	النتائج المتعلقة بالسؤال السادس
74	الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات
75	أولاً: نتائج الدراسة وفق التحليل الإحصائي
83	ثانياً: التوصيات
84	المصادر والمراجع
96	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
(1)	توزيع المقاعد على المحافظات وأعداد المتقدمين للترشيح	34
(2)	انتخابات المجلس السابع عشر لعام 2013 تقرير الاعداد والنسب حسب المحافظة	35
(3)	النسب المئوية للمشاركة في الانتخابات النيابية	36
(4)	زيادة أعداد المقاعد لمجلس النواب 1989-2013	37
(5)	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الجنس	48
(6)	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب العمر	48
(7)	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب المستوى التعليمي	49
(8)	التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب المشاركة في العمل السياسي	49
(9)	معاملات الثبات حسب معادلة الفاكرونباخ	52
(10)	معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل متغير والدرجة الكلية	53
(11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الموافقة على واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية	56
(12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة المساهمة في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية	58
(13)	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية	61
(14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الاهمية النسبية لاشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية	62
(15)	نتائج اختبار "ت" لاختبار الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية تبعاً للمتغير الجنس	64

65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية حسب متغيري العمر والمستوى التعليمي	(16)
66	نتائج اختبار "ت" لاختبار الفرق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية تبعاً لمتغير الجنس	(17)
67	نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية لاختبار دلالة الفروق في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية	(18)
69	نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية تبعاً لمتغير الجنس	(19)
70	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية حسب متغيري العمر والمستوى التعليمي	(20)
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية حسب متغيري العمر والمستوى التعليمي	(21)
72	نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية لاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية	(22)

قائمة الملحقات

الصفحة	المحتوى	رقم الملحق
97	استبانة	(1)

تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015)

إعداد: عواد بشارة عواد السويلميين

الرقم الجامعي: 401410047

إشراف: الدكتور محمد بني عيسى

الملخص

هدفت الدراسة الى قياس مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الاردنية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها سواء في الجانب النظري أو الميداني من الدراسة ، وقد تكون مجتمع الدراسة من القيادات الحزبية في الاحزاب السياسية في الأردن.

وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (297) من القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب، وقد توصلت الدراسة الى وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية في الاردن على واقع التنشئة المجتمعية ، ووجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الاردنية عن واقع المشاركة السياسية في الاردن، ووجود تأثير دات احصائية للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية، وأن التنشئة الاجتماعية تفسر (57.6%) من التباين في المشاركة السياسية وهذا يشير الى التأثير الواضح للتنشئة المجتمعية في عملية المشاركة السياسية، وتوصي الدراسة بالقيام من أجل رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب، وقيام الأحزاب السياسية بوضع برامج عمل متكاملة واضحة الأهداف والرؤيا من أجل استقطاب الجماهير.

الكلمات المفتاحية: التنشئة المجتمعية، المشاركة السياسية.

The Impact of Socialization on Political Participation in Jordan during the period (1989-2015)

Prepared by

Awad Besharah A. Al swalmeen

Supervised by

Dr. Mohammad Bani Issa

The study aimed to measure the level of impact of societal upbringing on political participation from the perspective of the Jordanian party leaders, was the use of the analytical method for the analysis of data collected both in theoretical or field side of the study, may be a community survey of party leaders in political parties in Jordan.

It has been selected specimen sample of (297) of the party leaders and party members. The study was showed the presence of a medium degree of approval on the reality of communal upbringing in Jordan, and the presence of a medium degree of acceptance with the Jordanian party leaders about the reality of political participation in Jordan, and the presence of Defect statistically communal upbringing on political participation reached, and socialization explain (57.6 %) of the variation in political participation, the study recommends the establishment of awareness and guidance by all available means campaigns in order to raise the level of political awareness among young people, and the establishment of political parties and the development of integrated programs of action and clear goals and vision in order to attract the masses and move from the actual work phase, and activating the role of institutions and various government agencies and non-governmental organizations in spreading awareness of the political culture in young people through educational, informational, cultural and party institutions.

Key words: socialization, political participation.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تعد المشاركة السياسية انعكاساً للوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمعات المتقدمة والنامية، لما لها من أثر كبير في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الصعيد السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، ويقتضي إيجاد مشاركة سياسية ديمقراطية توفير ظروف موضوعية معينة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بمعنى توافر إطار ثقافي يضم مجموعة من القيم والاتجاهات التي تضمن للأفراد حداً أدنى من المعرفة السياسة وقدراً معقولاً من الاهتمام السياسي وإطار اقتصادي واجتماعي، ومستوى من التعليم، وإطار قانوني وسياسي يضمن حرية التعبير والرأي وينظم أشكال المشاركة السياسية وأساليبها، إن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تتأثر بعوامل مختلفة، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين، وأن أهم العوامل التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية هي:

- العوامل الاجتماعية السكانية: وتتجلى عادةً في الجنس والسكن ومكان الإقامة.
- العوامل الاقتصادية: كمستوى الدخل والانتماء المهني.
- العوامل الثقافية: كمستوى التعليم والانتماء الأيديولوجي والثقافة السياسية والتنشئة السياسية (عاشور، 2003 : 14).

فالمشاركة السياسية ومن منظور التحليل النسقي للنظام السياسي، لها طابع وظيفي، تدعم النسق السياسي وتشجع قراراته، وتدعم من مرتكزاته الشعبية وعن طريقها يفرغ المواطنون شحناتهم النفسية والعاطفية والسلوكية تجاه الأمور السياسية بممارسة فعلية تشعرهم بالطمأنينة وبالقدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية، كما أنه من خلال المشاركة السياسية يتوصل الأفراد إلى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية. وتعد عملية التنشئة المجتمعية من أكثر العمليات تأثيراً على الأفراد في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وهي تعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، كما أنها تتم من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، وهي بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الأخرى، ويبرز دورها في توجيه وإرشاد الأبناء من خلال عدة أساليب تتبعها في تنشئة الأبناء، وهذه الأساليب قد تكون سوية أو غير ذلك وكلاهما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكهم سواء بالإيجاب أو بالسلب. وتهدف عملية التنشئة المجتمعية إلى تكيف الأفراد مع البنية المعيارية للمجتمع، إلا أن درجة التكيف ترتبط بعنصري الاكتساب والتكامل، والعناصر تتباين في درجاتها، حسب نوع وحجم القواسم المشتركة بين أفراد الجماعة، حيث أنه كلما قلت عناصر التمايز العرقي أو الطائفي أو الطبقي الحاد، كلما كانت هذه العناصر، وتحديداً عنصر التكيف، أكثر نضجاً (أبراش، 1998: 201).

مشكلة الدراسة:

تحدد مشكلة الدراسة في الوقوف على مستوى تأثير مؤسسات التنشئة المجتمعية (الأسرة، المدرسة، المؤسسات الدينية والإعلامية) في تفعيل عملية المشاركة السياسية للمجتمع الأردني، حيث تلعب مؤسسات التنشئة المجتمعية دوراً مهماً في هذا المجال، إلا أن الاهتمام بتوظيف واستثمار إمكانيات مؤسسات التنشئة المجتمعية لا يزال ضعيفاً ودون المستوى المطلوب في ضوء ما تلعب به من دور في عملية المشاركة السياسية في المجتمع الأردني كونها مؤسسات غير حكومية وتتداخل وتتشابك فيما بينها. ومن هنا تسعى الدراسة لبيان مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة المحددة ما بين عام 1989-2015.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015)؟ ويتفرع من هذا التساؤل، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟
2. ما درجة المساهمة في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟
3. ما تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟
4. ما أهم أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية؟

5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية على

المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في ترتيب الأهمية النسبية لأشكال

المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية.

2. بيان درجة المساهمة في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية.

3. قياس مستوى تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية.

4. بيان الأهمية النسبية لأشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية.

5. قياس درجة الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية.

6. قياس درجة الفروق في ترتيب الأهمية النسبية لأشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

أهمية الدراسة:

لعل الاهتمام بالمشاركة السياسية ناتج عن الجدل حول العلاقة بين الشعب والدولة، فلقد أنشغل العديد من الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وهوبز ولوك وروسو وغيرهم في البحث عن ماهية الشكل الأمثل الذي يحكم هذه العلاقة، وفيما إذا كانت السلطة للشعب أو للحاكم ، وما مدى حرية الشعب في اختيار حكامه وممثليه.

تكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها قد تعكس مدى الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون في الدولة، وذلك من خلال إدراكهم لحقوق المواطنة وواجباتها ومن خلال نظرتهم إلى السلطة القائمة في الدولة وطبيعة العلاقة معها وكيفية التأثير في سياساتها لتحقيق مصالح المواطنين.

من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على موضوع تأثير مؤسسات التنشئة المجتمعية على تفعيل المشاركة السياسية كدليل على وعي المجتمع، والمشاركة هي ظاهرة سياسية إيجابية، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة من التقدم الحضاري، فإن نسب المشاركة تصبح من القضايا الأساسية، وقد شهد المجتمع الأردني تحولات سياسية مهمة، تهدف إلى تعزيز مستوى المشاركة المجتمعية في العملية المؤسسية وهذا يبرز أهمية دور مؤسسات التنشئة المجتمعية في تعزيز عملية المشاركة السياسية .

مصطلحات الدراسة:

- **التنشئة المجتمعية:** هي عملية يكتسب من خلالها الأفراد القدرة على الضبط الذاتي اللازم لهم حتى يصبحوا أعضاء مسؤولين في مجتمعهم، وهي عملية تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد في مراحل حياته المختلفة سلوكاً

ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مساهمة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية (رشوان، 1997 : 153).

وتعرف إجرائياً على أنها مجموعة المؤسسات (الأسرة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام) التي تم دراستها وبيان دورها في عملية التنشئة المجتمعية في الأردن، وتم قياس واقع دورها من خلال الاستبانة التي أعدت لهذه الدراسة.

- المشاركة السياسية: تشمل المشاركة السياسية مجموعة النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات السياسية غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة السياسية المباشرة تقلد مركز سياسي، عضوية حزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة. أما أمثلة المشاركة غير المباشرة فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة والعضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية (الجوهري، 1985 : 72).

وتعرف إجرائياً على أنها مستوى مشاركة المواطن الأردني في العملية السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها وعلى سبيل المثال المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو مجالس البلدية، وتم قياسها من خلال الاستبانة التي أعدت لهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 2015 والتي تشكل مرحلة جديدة في شمول الديمقراطية وعودة الحياة الديمقراطية في الأردن.
2. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية.

محددات الدراسة:

واجهت الباحث مجموعة من المحددات أثناء إعداد الدراسة، من أهمها ندرة الدراسات المتخصصة بمعالجة دور التنشئة المجتمعية في تعزيز المشاركة السياسية، في السياسية في الأردن وعدم تعاون القيادات الحزبية في تعبئة الإستبيان بالإضافة لما واجهه الباحث في مجال التحليل الإحصائي وتفرغ البيانات واختبار الفرضيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

تُعدّ التنشئة المجتمعية من أكثر العمليات المؤثرة في تربية الأبناء في مراحلهم العمرية المختلفة، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم، فهي إحدى عمليات البناء والتربية والتعلم التي يكتسب من خلالها الأبناء عادات وتقاليد واتجاهات وقيماً سائدة في بيئتهم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وتتم تلك العملية من خلال عدة وسائط، حيث تعد الأسرة من أهم هذه الوسائط، فالأبناء يتلقون عنها مختلف المهارات والمعارف الأولية، كما أنها تعد بمثابة الرقيب على وسائط التنشئة الاجتماعية الأخرى، ويبرز دور الأسرة في توجيه الأبناء وإرشادهم من خلال أساليب مختلفة تتبعها في تنشئة الأبناء وتربيتهم بما يتوافق مع البيئة الاجتماعية، وهذه الأساليب قد تكون سوية أو غير ذلك وكلاهما ينعكس على شخصية الأبناء وسلوكهم سواء بالإيجابية أو السلبية، وتسهم البيئة الاجتماعية للأسرة في تشكيل سلوك الأبناء وثقافتهم لما لها من ثقافة تميزها عن غيرها من سائر المجتمعات، حيث يسهم المناخ الاجتماعي في تبني أساليب معينة في التنشئة المجتمعية تختلف من دولة لأخرى باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع إلى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة (زهران، 1977: 213).

ويعمل المجتمع على غرس الأنماط السلوكية المرغوب بها وتدعيمها لدى الأبناء من خلال عملية التنشئة المجتمعية والتي تتوافق مع قيم المجتمع وحضارته، كما أنه يحارب القيم والثقافات غير السوية التي تؤثر على تنشئة المجتمع.

يشير مصطلح المجتمع إلى مستويات مختلفة من التجمعات الإنسانية، فهو مصطلح يستخدم ليدل على مجموعة إنسانية محددة كالمجتمع العربي، أو حتى أي من المجتمعات العربية، كما قد يستخدم للدلالة على فئة أو تجمع داخل المجتمع الواحد، وبالرغم من هذا التباين في تحديد الأطر لمفهوم المجتمع، إلا أنها تشترك جميعاً في أنها حاصل مجموع أنماط العلاقات الاجتماعية المنتظمة التي تربط بين الأفراد والتشكيلات الجماعية والنظم، وبناءً عليه فإنه يمكن تعريف المجتمع الأردني بأنه مجموعة العلاقات المنتظمة بين أفراد المجتمع الأردني، والذين يتفاعلون ضمن جماعات طبقية ومهنية وغيرها، لهم تصور لهوية موحدة وثقافة مشتركة وتاريخ مشترك، ولا يختلف المجتمع الأردني عن غيره من مجتمعات العالم العربي وذلك لتعرضه إلى نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية على مر العصور، وبالتالي لا يمكن الفصل بين خصائص المجتمع الأردني وعاداته وتقاليده وقيمه وأعرافه الاجتماعية عن العادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة في المجتمع العربي، ولذلك ستتم الإشارة إلى ما يميز المجتمع الأردني من خصائص وما يسوده من عادات وتقاليد وقيم ربما يشترك في بعضها مع باقي المجتمعات العربية (الربايعة، 1991: 24).

خصائص المجتمع الأردني :

تشير خصائص المجتمع الأردني إلى الحديث عن الشخصية الأردنية وسماتها خصوصاً والشخصية العربية عموماً، فليس هناك تعريف محدد للشخصية يجمع عليه العلماء والباحثون المتخصصون. إلا أن علماء الاجتماع ينظرون للشخصية على أنها نتاج ثقافة المجتمع وفي ضوء ذلك يعرف بعضهم الشخصية بأنها: "مجموع الصفات التي يتصف بها الفرد، الناتجة عن عملية التوافق مع البيئة الاجتماعية بحيث تظهر الشخصية على شكل أساليب سلوكية معينة للتعامل مع العوامل المكونة لتلك البيئة الاجتماعية، وإن خصوصية

المجتمع بهذا المعنى تشير إلى ما يمكن التعامل معه من صفات بهدف التأثير والتغيير والارتقاء والتقدم وتحقيق التفاعل والتجاوب من المجتمع" (القذافي، 2001: 16)

وعليه، فإن خصوصية المجتمع الأردني لا تجعله مختلفاً أو متناقضاً أو متميزاً عن المجتمعات العربية المحيطة، وإنما هو جزء من الأمة العربية يشترك معها في كثير من الصفات والحقائق، ويسود في المجتمع الأردني بعض من السمات والخصائص العامة، إلا أن الناس يتفاوتون فيما بينهم في مدى انتشارها بينهم بحسب فئاتهم العمرية ومستوياتهم التعليمية ومهنتهم والجهات التي يقطنونها ونوع تجمعاتهم البشرية، ومن أهم هذه الخصائص والسمات ما يلي (ذياب، 1966: 107-110):

1. **التدين:** إنَّ التدين سمة و ظاهرة عامة لا تخص المجتمع الأردني فقط، بل تخص المجتمعات البشرية عموماً على الرغم مما بينهما من اختلافات وتباينات في الطقوس والعقائد والشعائر الدينية. وهناك تداخل بين سمة التدين في الشخصية الأردنية وبين الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الأردني ويشمل التدين ثلاثة عناصر أساسية هي : العقيدة والشعائر والأخلاق.
2. **التسامح:** يعد التسامح سمة أساسية من سمات الأردنيين بوجه عام، وتشير كثير من الوقائع والأحداث إلى أن الأردنيين اتسموا بهذه السمة وما يتصل بها من سمات العفو والصفح والاحتمال والصبر وتمثلوها وامتثلوا بها، وأهم هذه الأحداث التي تدل على هذه السمات الإيجابية، التصالحات والتنازلات عن الحقوق في أعقاب الخصومات والمنازعات التي تحدث بين القبائل والعشائر أو بين الأفراد والجماعات المختلفة. ويعتز الأردنيون بهذه السمات ويفخرون بها ويعدونها من مقومات شخصيتهم الأساسية، وتجدر

الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مصادر أساسية أسهمت في إدخال سمة التسامح إلى ثقافة المجتمع الأردني، وهي: الدين، والنظام القبلي (العشائري)، والقيادة الأردنية (الهاشمية).

3. الكرم والضيافة والمروءة والنجدة: وهذه جميعها ظواهر اجتماعية سائدة في المجتمع الأردني. وهي سمات متصلة بعضها ببعض وتفضي الواحدة منها إلى الأخرى. ويفتخر الأردنيون بهذه السمات ويعدونها من أبرز فضائلهم والسمات والخصائص التي يعتزون بها. ويتنافس الأفراد والقبائل والعشائر لاحتلال مركز الصدارة في هذه القيم. وتعد سمة النجدة رديفة أو ملاصقة لسمة المروءة، إذ تعد النجدة شكلاً من أشكال المروءة. ويشعر الأردني بالفخر حين يأتيه أحد يطلب منه فضلاً أو حماية أو مساعدة ويعد ذلك من علامات الفخر والعز. ومن مؤشرات النجدة والمروءة في التاريخ العربي إجارة المستجير، وإغاثة الملهوف والتسامي عن الصغائر، وحماية الضيف، وتقديم العون والمساعدة للمحتاجين.

4. المعتقدات الشعبية: وهي كل ما يؤمن به الشعب فيما يتعلق بالعالم الخارجي أو فوق الطبيعي، ويلعب الخيال البشري دوره فيها ويعطيها طابعاً خاصاً، كما أنها موجودة في كل مكان وزمان ويتساوى في ذلك الريفيون والحضريون، والمجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة المثقفون وغير المثقفين غير أن المجتمعات البشرية والجماعات تتفاوت فيما بينهما في مدى انتشارها بينهم.

5. نكران الذات الأردنية وجلدها وتقديم (العروبة والإسلام) وقضايا العرب والمسلمين على القضايا الأردنية الخاصة: وهذه سمة لا تجدها إلا عند الأردنيين فالحديث عن الأردن

يسبقه حديث في هموم ومشاكل وقضايا العرب والمسلمين وتجد الأردني ينذر نفسه دفاعاً عن هذه القضايا والأمثلة على ذلك كثيرة.

6. **التعددية والتنوع والتعايش:** من خصائص المجتمع الأردني البارزة تنوع الأصول والمنابت والأديان والأعراق، وهو تنوع ليس معقداً كما في مجتمعات أخرى ولكن التعايش هو الذي يعطيه أهمية . فالمجتمع الأردني يضم الأصول الأردنية والحجازية والفلسطينية والسورية والعراقية والشركسية والشيشانية والمغربية والتركية والإيرانية لكنها جميعها انصهرت في بوتقة المجتمع الأردني.

7. **الوسطية والاعتدال:** يعد الشعب الأردني بمكوناته المتنوعة متماثل تمام التماثل في مزاجه المعتدل ورؤيته ومواقفه الوسطية. سواء في الدين أو السياسة أو الفكر . فلم يعرف المجتمع الأردني حركات متطرفة دينياً وسياسياً ولا نزعات أصولية، ولا علاقات بين الأفراد والجماعات تتسم بالتشدد والعنف. وغالباً ما يتوافق الأردنيون على حل وسط وبتراضي الأطراف ويقنعون بذلك . وانعكس ذلك على الإدارة الرسمية (الدولة) التي تتبع خط الاعتدال والوسطية في تناول القضايا الوطنية والدولية بما في ذلك التعامل مع الخصوم والمعارضة.

8. **التطلع والطموح:** فالأردن في نظر أبنائه أكبر كثيراً من حجمه وإمكاناته لأن الأردنيين هم عربيون بالفطرة ونشأت الدولة الأردنية في ظل الثورة العربية الكبرى ونتاج لها . فالأردني يعتبر نفسه جزءاً من تاريخ النهوض العربي.

تعد عملية التنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية ليعكس ثقافة مجتمعه، وذلك بإكسابه المعاني والرموز والقيم التي تحكم سلوكه

ويكسابه توقعات سلوك الغير والتنبؤ باستجابات الآخرين وإيجابية التفاعل معهم، وتعتبر التنشئة الاجتماعية عملية ضرورية لبناء شخصية الفرد وتوازنه وتكامله مع ذاته ومع الآخرين والتكيف مع المجتمع وثقافته والعمل على تطوره، فهو الذي يتشرب المفاهيم والمعاني ويشكل منها أرضية أو خلفية إدراكية والتي تسمى بالإطار المرجعي الذي تتفق مع الإطار المرجعي لجماعته التي نمت فيها. (العمرو، 2007: 9)

يفتضي إيجاد مشاركة سياسية ديمقراطية توفير ظروف موضوعية معينة ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بمعنى توافر إطار ثقافي يضم مجموعة من القيم والاتجاهات التي تضمن للأفراد حداً أدنى من المعرفة السياسة وقدراً معقولاً من الاهتمام السياسي ولا بد أيضاً من إطار اقتصادي اجتماعي يكفل التحرر من الحاجة والعوز والتبعية، ويضمن حداً أدنى من مستوى التعليم، ثم إطار قانوني سياسي يضمن حرية التعبير والرأي وينظم أشكال وأساليب المشاركة السياسية، فإن المشاركة السياسية بمختلف أشكالها تتأثر بعوامل مختلفة، ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر في كثير من الأحيان نظراً لاختلاف الخصائص المميزة لشعب كل دولة، حيث تساهم هذه العوامل في بلورة حجم المشاركة السياسية من قبل المواطنين.

تعتبر المتغيرات الثقافية إحدى العوامل المؤثرة وبشكل أساسي على عملية المشاركة السياسية للمواطن الأردني، حيث يقاس هذا المتغير انطلاقاً من الشهادات العلمية التي تم الحصول عليها، الأمر الذي يدخل تفاوتاً بين الشرائح الأكثر سناً والشرائح الأكثر شباباً من بين السكان لأن عدد الحاصلين على شهادة الثانوية من كل فئة السن تطور كثيراً خلال الأربعين سنة الأخيرة، أي أن نسبة الحاصلين على الشهادات اليوم هو أكثر بكثير من عدد الحاصلين عليها قبل أربعين سنة، ومن المسلم به أن مستوى الدراسات المرتفع يزيد من الميل الطبيعي

للتصويت وللاهتمام بالسياسة، حيث يعد الدين العامل الأكثر أهمية في مجال التنبؤ بالسلوك الانتخابي، ففي فرنسا مثلاً كان الكاثوليك الممارسون بانتظام للشعائر الدينية دائمي التردد وبشكل مكثف في التصويت لصالح اليسار، حيث أصبحوا يصوتون في أغلب الأحيان لصالح الوسط واليمين أكثر من الناخبين الآخرين، وعليه فالمعتقدات الدينية تبقى من العوامل المهمة التي تؤثر على شدة المشاركة السياسية أو ضعفها، فالذين يمارسون الشعائر الدينية بانتظام يصوتون عادةً لصالح المحافظين.

إن التنشئة السياسية كجزء من التنشئة الاجتماعية للأفراد، لا يمكن أن تتم بوسيلة واحدة أو أسلوب واحد، وباعتبار أن هذه العملية تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد خلال ذلك، يأخذ من مصادر ووسائل قد تختلف في أساليبها، لكنها في النهاية تصب في هدف واحد، وهو تنشئة الفرد تنشئة سياسية، يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه (الطيب، 2001: 75).

أما مسألة التنشئة السياسية في الأردن، ارتبطت كغيرها مع عملية التنشئة في كثير من الدول العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية إضافة على خصوصية المجتمع بما يحويه من تغيرات لها علاقة بطبيعة نشأة الدولة وديمقراطية السكان، إضافة للقيم المدنية والتراثية والعادات والتقاليد والتماكك الاجتماعي.

ومن أهم مؤسسات التنشئة المجتمعية ما يلي:

أ. الأسرة:

تعتبر الأسرة أو العائلة إحدى وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية، إن لم تكن أهم الوسائل على الإطلاق، باعتبارها البيئة الأولى للتنشئة، وأول ما يجد الطفل نفسه فيه، فإنه يكون

بين والديه وإخوته أي في أسرته، وهي المحيط الذي يحتضن الطفل، فالأسرة هي التي تحميه وترعاه، وتشبع حاجاته البيولوجية والنفسية، وتبقى كذلك إلى أن يشب الطفل، حيث يكون قادراً على الاعتماد على نفسه (الحواتمة، 2004: 45)، كما تلعب الأسرة دوراً أساسياً في تعليم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتساوم في تطوير شخصية الأفراد أثناء مراحل تطوّرهم الأولى، بالإضافة إلى ما تلعبه من تأكيد لهوية الطفل الشخصية المميزة (ظاهر، 1987: 412).

وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة إلى نقل الثقافة السياسية التي تلقوها هم أنفسهم عن أهلهم إلى أبنائهم منذ الصغر، وتلعب الأم الدور الأول في ذلك خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد. كما أن الأسرة تقوم بالتنشئة الاجتماعية، وبالتالي السياسية، لإدماج الطفل في الإطار الثقافي والسياسي عن طريق إدخال التراث السياسي في تكوينه، معتمداً بذلك على نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه، ويتدرب على طريقه التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات السياسية السائدة في نفسه، مما يكون له الأثر الأكبر في تنشئة الطفل تنشئة سياسية (دياب، 1978: 131).

والأسرة في المجتمع الأردني لها دور كبير في تنشئة الفرد باعتبارها الخلية الأولى وفي حياة الطفل، إذ يكتسب منها مجموعة القيم والتقاليد والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة التي تشكل النواة الأساسية لآرائه ومواقفه تجاه القضايا السياسية في المستقبل، والنظام الأبوي السائد في المجتمع العربي عموماً والمجتمع الأردني بشكل خاص، يساهم في إيجاد ثقافة سياسية تحد من مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الأردنية، نتيجة نشوء الطفل في أسرة تكن كل الاحترام والتقدير لصاحب السلطة في الأسرة وهو الأب (الرجل)، الذي له الأحقية في ممارسة الأعمال السياسية، وله السلطة على الأنثى (الأم والبنات) بعكس الأنثى التي يتمركز دورها فقط الأدوار الاجتماعية البسيطة وأعمال البيت والأولاد.

تلعب الأسرة الأردنية دوراً أساسياً في تعلم الأطفال الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع، وتسهم في بناء شخصية الأبناء اجتماعياً وفكرياً أثناء مراحل تطوهم الأولى بالإضافة إلى ما تلعبه الأسرة من دور في تكوين هوية الطفل الشخصية المميزة، ويتعلم الأبناء من آبائهم أساليب التعامل مع البيئة المحيطة كنظام ومؤسسات وأفراد ليكونوا منتمين إلى مجتمعهم فاعلين في عملية التنمية بمختلف أشكالها السياسية والاجتماعية .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن دور الأسرة في تربية الفرد وزيادة معرفته وفهمه ومشاركته في العمليات السياسية هو دور أساسي، فالأسرة هي المؤسسة الرئيسية في تشكيل شخصية الفرد، فما إن يصل الطفل السن العاشرة حتى يكون قد اكتسب أهم القيم التي سوف تتشكل بها شخصيته، وما سيتعلمه الطفل في صغره من أسرته سيكون الركيزة والأساس الذي ستقوم عليه الأشياء الأخرى، فالأسرة وخصوصاً الأبوين هما اللذان يعلمان الطفل القيم الأساسية والمعتقدات الأولية، ففي العادة الوالدين هما اللذين يعلمان الطفل قيم التدين (أو عدمه) وهما اللذين يعطيانه معالم شخصيته ورموزها كالاسم الذي يحمله الشخص والمكان الذي ينتمي إليه.

ب.المؤسسات التعليمية:

يقصد بها تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع بغرض التربية والتعليم، وازعاً بالاعتبار المبنى والمعلم والكتب والمناهج التعليمية والأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تتولى المؤسسات مسؤوليتها. فالمدرسة تستقبل الطفل في سن السادسة تقريباً، ويقضي بها طفولته المتأخرة ومرحلة المراهقة، التي تعتبر من أخطر وأهم المراحل في تكوين الشخصية لدى الفرد، ومن ذلك يتضح خطورة الدور الذي تلعبه المدرسة في عملية التنشئة السياسية للفرد (الطيب، 2001: 79).

وتمارس المدرسة هذا الدور عن طريق تلقين الفرد القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، ونقل الخبرات المختلفة، وتطبيق الدور التربوي الذي يريده ويؤمن به المجتمع؛ فمثلاً في الأردن فإن الطالب من خلال كتب التاريخ والتربية الوطنية يتعلم قيمه السياسية ويتعرف على دستور بلده وقوانينها وأنظمتها، كما تهدف المقررات التدريسية إلى تعميق الشعور بالانتماء للوطن والمجتمع، وتأكيد أهمية روح المواطنة وتعريف الطالب بحقوقه السياسية وحقوق غيره من أفراد المجتمع سواء كانوا ذكوراً أم إناثاً، وجعله عضواً فعالاً في المجتمع. بعد ذلك ينتقل الفرد إلى الجامعة، حيث يتعرف الطالب على سلوكيات الحوار البناء وتعزيز المشاركة ومؤسسات الدولة وأساليب الحياة الديمقراطية (المقداد، 2003: 25).

وترتبط قدرة المدرسة على نجاح دورها في عملية التنشئة الاجتماعية بفهم دور كل من المعلم والمنهاج المدرسي لدورهم في توظيف التنشئة السياسية في تعزيز الهوية الوطنية للطالب الأردني، حيث يقوم المعلم بدور مهم في العملية التعليمية التعلمية لما للمدرس من تأثير مهم في التنشئة الاجتماعية نتيجة لدوره الخاص في المجتمع واتصاله المباشر بالطلاب خلال سنوات تكوينهم، إذ أن للمعلم دور في التنشئة السياسية والاجتماعية باتصاله المباشر مع الطلبة تأثيراً هاماً في تشكيل اتجاهات التلميذ السياسية والاجتماعية، ويعتبر المعلم مثلاً للسلطة العامة في المجتمع بحيث يتعلم التلميذ منذ الصغر الطاعة والولاء للمدرسة، ففي كثير من المجتمعات تمتد سلطة المدرس خارج المدرسة إلى المجتمع ليشغل دور رجل القانون في فض الخلافات بين الأفراد إلى جانب المجتمع ودوره كمرشد ومتقف ومعلم، ويساعد المنهاج المدرسي من خلال احتوائه على معلومات وحقائق ومفاهيم هدفها خلق الولاء الوطني والتنشئة على قيم المجتمع وأسس النظام السياسي والأدبيات المستخدمة في المدرسة تعكس شكلاً إيجابياً لتاريخ الأمة والدولة، وهذه التصورات المختلفة يتم تقديمها من أجل تعليم المواطن، وبصفة عامة، فإن

القيادات السياسية والتربوية تنظر إلى المنهاج على أنه أداة لنقل المعرفة والقيم المؤدية إلى بناء المواطن المنتمي (العناتي، وطرييه، 2007: 37-45).

وهذه المؤسسات المنتشرة في كافة أنحاء المملكة أتاحت الفرصة للفرد للانخراط فيها، وبالنسبة للمناهج التعليمية، هناك حرص كبير على مراجعتها وتحديثها، حتى تكون على مستوى كافي لخلق مناخ التنشئة السياسية الواعية بحقوق المواطنين كافة، وخاصة المرأة.

ج. المؤسسات الإعلامية:

تلعب وسائل الإعلام دوراً لا يقل أهمية عن دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة السياسية. فقد أصبحت هذه المؤسسات على درجة كبيرة من التقدم والفعالية، وأصبحت الاتصالات بين المجتمعات أكثر سهولة ويسراً، مما يجعلها أكثر وسائل التنشئة السياسية خطورة، ويكمن دور المؤسسات الإعلامية في التنشئة السياسية، عندما تقوم بطرح ومناقشة القضايا ذات العلاقة بالمفردات الديمقراطية والسياسية كأهمية المشاركة السياسية، والتعددية، والانخراط بالأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتسليطها الضوء على الممارسات الديمقراطية كالتعبير عن الرأي وإتاحة الفرصة للمواطنين بالتعبير عن آرائهم عند مناقشة القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتبرز أهمية الإعلام في التنشئة السياسية من المكانة التي أصبح يحتلها الإعلام كقوة يحسب لها ألف حساب، لما تملكه من تأثير على توجهات الأفراد، ومواقفهم السياسية، والتأثير على أذواقهم ونمط حياتهم (المقداد، 2003: 25).

ورغم ما يملكه الإعلام بوسائله المختلفة (المرئية، والمسموعة، والمقروءة)، من قوة تأثير ونفوذ وانتشار في المجتمعات العربية، فإنه يتعامل بحيادية غير مبررة مع قضايا المرأة وحقوقها، وفي مقدمتها حقها في العمل العام، وممارسة النشاط السياسي في مختلف أطرها، والأردن كجزء

من الوطن العربي لا يختلف عن هذا الواقع، إذ يتشابه الإعلام الأردني مع الإعلام العربي من حيث تجاهله للقضايا النسوية الجادة، وحياده إزاء حق المرأة في المشاركة السياسية وحققها بالمساهمة الفاعلة في عملية التنمية السياسية، من خلال تبوؤ المواقع القيادية المستحقة في مختلف المجالات، وتعامله مع المرأة باعتبارها أنثى وليس كائناً اجتماعياً يرتبط بمشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بها ويؤثر فيها (أبراش، 1998: 222-223).

كما أن للإعلام تأثير كبير على تشكيل الرأي العام وعلى نمط الثقافة السائدة، كما له أثر في تشكيل القيم والسلوكيات والتوجهات وأنماط ومضامين المعرفة، لذلك فإنه يتحمل مسؤولية كبرى في رسم صورة المجتمع والمرأة والأسرة ونمط العلاقات، وتقوم وسائل الإعلام بدور هام في التنشئة الاجتماعية، حيث أصبح دور الإعلام من أهم الأدوار في تشكيل الشخصية وتوعية المواطن في المجتمع، خاصة وأنها تتولى عناية كبيرة والمراهقين لكي يستمدوا عناصر الثقافة السياسية، وتستطيع وسائل الإعلام (صحافة، إذاعة، تليفزيون) من خلال ما تقدمه من معلومات وأخبار ومعارف، وذلك لتشكيل مهارات الأفراد وأفكارهم وآرائهم ومعرفتهم بما يدور حولهم، ولتكوين مشاعر الولاء والانتماء لوطنهم، كما أن وسائل الإعلام تدعم الاتجاهات السياسية والقيم التراثية لدى الفرد، وأيضاً فهي تنقل المعلومات والأخبار من المواطن إلى الدولة والعكس أيضاً .

وتسهم وسائل الإعلام في تنمية القنوات والاتجاهات السياسية، حيث أن المفاهيم السياسية والوعي السياسي لطلبة المدارس الثانوية تتأثر بوسائل الإعلام، وأن مشاهدة التلفزيون بقصد التسلية تؤدي أيضاً إلى زيادة المعرفة السياسية، وتشكل المصادر الرئيسية الأساسية التي يستقي منها الطلاب معلوماتهم الاجتماعية، كما وتساهم وسائل الإعلام من خلال التنشئة الاجتماعية بتحقيق أهدافها دوراً في المحافظة على الأنظمة الاجتماعية والسياسية واستمرارها، حيث يسهم الاتصال إسهاماً بارزاً في دعم النظام السياسي وزيادة كفاءته وفعاليته باعتبار النظام

السياسي مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات والروابط السياسية، وتؤدي وسائل الاتصال والإعلام دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية والثقافة السياسية، مما يؤثر تأثيراً بالغاً في ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير والوعي السياسي .

د. الجامعات:

يحظى قطاع التعليم العالي في الأردن بأهمية تتبع من الدور الذي يلعبه هذا القطاع، في عملية التنمية الشاملة، فقد نما هذا القطاع وبشكل ملحوظ من حيث المحتوى والمضمون وبرامج وأنماط التعليم التي تحكم الكم والنوع، ويقوم مجلس التعليم العالي ومجلس الاعتماد واللجنة العليا للبحث العلمي بمتابعة البرامج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة وتقييم مدى فعاليتها لتحقيق الرؤية والأهداف والرسالة التي وضعت من أجلها .

تحتل الجامعات مكانة مهمة في عملية التنمية الشاملة وتتمثل هذه الوظائف بالتدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع وهي وظائف متكاملة ومتراصة، فالتدريس يسهم في نشر المعرفة، والبحث العلمي يسهم في تجديد المعرفة وإنتاجها وتطويرها، ثم تطبيق المعرفة في المجتمع لحل مشكلاته وخدمة أفراده، وتحسين مستوى معيشتهم ومن ثم إحرار التقدم للمجتمع، حيث تقوم الجامعات الأردنية في العديد من الوظائف من أهمها التدريس، إذ ركزت مؤسسات التعليم الجامعي اهتمامها على تحسين جودة التعليم العالي، للمساهمة في تنمية شخصية الطلاب وإعدادهم للعمل الذي يمكن أن يمارسونه مستقبلاً، بتحصيل المعلومات والمعارف وممارستها، واكتساب المهارات وتكوين الاتجاهات، كما يعد البحث العلمي من الوظائف المهمة للجامعات المعاصرة، فالتقدم الذي يشهده العالم في الكثير من البلدان الأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية، هو نتيجة للأبحاث الرائدة، التي قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي في مختلف المجالات، ومن الوظائف الأخرى التي تقدمها الجامعة خدمة المجتمع، ونظراً لتزايد

أهمية خدمة المجتمع أصبحت هذه الوظيفة جزءاً أساسياً من الأدوار التي تقوم بها الجامعات في الوقت الراهن، بحيث كونت البعد الثالث لوظائف الجامعة، المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وعليه تقوم الجامعات بدور أساسي في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية، والجامعة هي المسؤولة عن تجديد الفكر السياسي وتحديثه بما يتلاءم مع الطبيعة السياسية للدولة، أما من المنظور التربوي فمسئوليتها أهم وأقوى من أي مؤسسة من مؤسسات التربية السياسية، ذلك لأنها الحاضنة الأولى للفكر السياسي ولتوجهات الطالب السياسية، وهذا يتطلب أن يكون للجامعات دور مهم في تربية الطلاب تربية سياسية باعتبار الجامعات المكان الذي يلتقى فيه الطلبة معارفهم وعلومهم الحياتية. (السليحات، 2014، 814).

هـ. الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم مصادر التنشئة السياسية التي تؤثر على الأفراد، وخصوصاً في سن الشباب. فالأحزاب السياسية لها وظيفة سياسية وهي الوصول إلى السلطة، ومن هنا تلعب الأحزاب دوراً أساسياً إما في خدمة النظام السياسي ودعمه ومساندته، وإما في معارضة النظام السياسي من خلال تأجيج المطالب الشعبية وزيادتها وتأليب الرأي العام ضد السلطة (العزام والشرعة، 2006: 483).

تساهم الأحزاب السياسية، بغض النظر عن أيديولوجيتها وفكرها وأهدافها، في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تطرحها للمجتمع، والحزب ليس مجرد أداة انتخابية أو تجمع يعبر عن الموقف السياسي لدى مجموعة من الأفراد، بل هو يوفر فرص عمل لعدد كبير من الناس، ويجعل بينهم وبين الحكومة صلات متنوعة كما يوفر المعلومات، ويحقق نوع التكامل بين الجماعات المختلفة، ويقترح البرامج القومية

ويضع استراتيجيات للتنمية وتطوير المجتمعات، كما تساهم الأحزاب في تنشئة الأفراد وتثقيفهم سياسياً واجتماعياً من خلال غرس القيم والأفكار والمبادئ التي يعبر عنها الحزب، في نفوس منتسبيه، وتعبر الأحزاب السياسية في المجتمع العربي عن آمال شعوبها وتطلعات مجتمعاتها، كما أنها الصورة المعبرة عن إرادة الأفراد والجماعات في المجتمع، وتمكينه من حقوقه (مقداد، 2003: 26). وبصورة عامة يمكن القول أن الأحزاب تساهم في عملية التنشئة السياسية من خلال التأثير في الرأي العام، وتكوين الثقافة السياسية السائدة.

كما تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد خاصة في الدول الديمقراطية، وتعتبر من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية التي يشارك بها الفرد سياسياً، ويتبنى من خلالها اتجاهات سياسية معينة يؤمن بها ويساهم في تنفيذها لتحقيق الديمقراطية في مجتمعه، خاصة إذا تم استخدام الحزب بالطريقة السليمة كمؤسسة سياسية تساهم في إقامة الصلات المتنوعة بين الحكومة والناس، وتؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع والآثار التي تتركها هذه الأحداث (Haste, 2004: 56-57).

تهدف نشاطات الأحزاب السياسية إلى إقناع المواطن بأيديولوجية الحزب وفكره السياسي ليكون عضواً عاملاً فيه، فالحزب يعمل على تنمية تكوين قناعات واتجاهات إيجابية نحو مبادئه وأهدافه، ويشكل الحزب عامل مهم من عوامل التنشئة الاجتماعية في المجتمع، يحاول إعداد المواطن وتنميته سياسياً، والفرق بين الحزب كعامل من عوامل التنشئة الاجتماعية، وبقية الأوساط والعوامل الأخرى فرق يرتبط في أغلب الأحيان بالتخصص، فالمؤسسة التعليمية تسعى إلى تطوير وتنمية الجوانب السياسية العامة المنفق عليها مثل الولاء والانتماء والاعتزاز بالأمة والوطن، بالمقابل فإن الحزب يسعى بصورة رئيسية إلى تطوير وتنمية المعارف والمفاهيم والقناعات والاتجاهات المتعلقة بمبادئه وأهدافه الخاصة.

تقوم الأحزاب السياسية بدور فاعل في تعزيز مفاهيم التنشئة الاجتماعية لدى الطلاب من خلال التنقيف السياسي وذلك عن طريق الاجتماعات والمؤتمرات والحفلات وتنظيم برامج التدريب السياسي، تعد الأحزاب أحد المؤسسات التعليمية، تعمل على توفير معلومات سياسية واقتصادية واجتماعية وبطريقة مبسطة تساعد على تكوين الوعي السياسي، وتعمل على خلق آراء سياسية وأهداف وبرامج معينة عن طريق التوعية السياسية، فالحزب وسيلة تساعد على تكوين الاتجاهات السياسية والسلوكيات داخل المجتمع، وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية المنظمة (العناتي، وطرييه، 2007: 125-128).

وبالنظر إلى المجتمع العربي ومن ضمنه المجتمع الأردني، فإنه يبدو واضحاً تأثير التنشئة السياسية والثقافة السياسية السائدة على واقع المرأة السياسي، وحجم المشاركة السياسية الفعالة للمرأة. فعلى الرغم من أن هناك عوامل تحد من مشاركة المواطن العربي رجلاً كان أو امرأة، في العملية السياسية، كغياب الحريات وانخفاض درجة الوعي والإدراك السياسي وانتشار الأمية وضعف الأحزاب والنقابات (معوض، 1983: 112). إلا أنه يجب عدم إغفال فكرة أن هناك عوامل تؤثر على المرأة أكثر من تأثيرها على الرجل في المجتمع العربي عموماً والمجتمع الأردني خصوصاً، وأهم هذه العوامل الثقافة السياسية السائدة المنبثقة عن تنشئة سياسية واجتماعية لأفراد المجتمع والتي تحدد الدور السياسي وحجمه للمرأة في المجتمع.

المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية نمط من أنماط الديمقراطية، حيث أنها تسهم في دفع الشعوب للمشاركة في صناعة القرار السياسي، فهي معيار أساسي يميز بين المجتمعات على اختلاف أشكالها، فهناك نوعين من المشاركة السياسية، المشاركة الحرة ذات الطابع الديمقراطي،

والمشاركة المعبئة ذات الطابع القسري، فالنوع الأول يشير إلى ديمقراطية النظام السياسي، أما النوع الثاني، فإنه يشير إلى استبدادية النظام السياسي، وفي ضوء هذا يمكن تقسيم المشاركة السياسية إلى شكلين أو نوعين هما (مراد، 2006: 78) :

1. المشاركة السياسية الطوعية:

يقصد بها المشاركة المستقلة أو الإيجابية أو الديمقراطية، حيث يتم من خلالها مشاركة الشعب ككل دون تمييز أفراداً أو جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي، فهم كأفراد يمكن أن يساهموا في الحياة السياسية بوصفهم ناخبين أو عناصر نشطة. ويشير ذلك إلى أن النظام السياسي الديمقراطي يتيح الفرصة للمواطنين بالإعراب عما يدور في خلداهم، إضافة إلى توفير قنوات تستجيب لذلك، لأن النظام السياسي الديمقراطي يبني على قيم نبيلة مثل المساواة والحوار والقبول والموافقة وغيرها، فما زال هناك حوار بين الحكام والمحكومين ما دام الحكم يقوم على الموافقة والقبول (بطرس، 2007 : 209).

وفي هذا النوع من المشاركة يعتقد المشاركون أنهم يستطيعون إحداث تغييرات كبيرة على صعيد النظام السياسي، سواء أكان في اختيار الأشخاص لتولي المناصب الرسمية أم في صياغة السياسات العامة، مما ينعكس على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن عدم المشاركة يؤدي إلى عدم تحقيق تلك الأهداف أو التفريط بها (جزولي، 2000: 182).

كما أن المشاركة في صناعة القرارات في حد ذاتها تشكل ضماناً اجتماعياً لقبول تلك القرارات ومن ثم الالتزام بها وتنفيذها، وربما القبول بما سينتج عنها من آثار، وهذا النوع من المشاركة يبني على عدة ركائز وهي:

أ. خضوع السلطة السياسية لصوت الشعب بإرادته وانتمائه ومطالبه.

ب. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها وسعيه إلى توسيعها.

- ج. قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون تهميش أو استبعاد.
- د. تمثيل شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.
- هـ. وجود دستور والخضوع له بوصفه القانون الذي يسمو فوق السلطة، والحكام لينظم المشاركة السياسية ويحميها (قاسم، 2005 : 14).

2. المشاركة السياسية السلبية:

ويقصد بها أيضاً المشاركة غير الديمقراطية أو السلبية فهي المشاركة التي لا تهدف إلى دعم مسيرة الديمقراطية، وإنما تكون لتحقيق أهداف طائفية أو إقليمية غالباً تحدث نتيجة لأسباب قصرية، بتأثير المال السياسي.

يرتبط هذا النوع من المشاركة بطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعكس تلك المشاركة، إذ تؤثر طبيعة الواقع الاجتماعي الذي يقوم على الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما يحويه من قيم فرعية قبلية أو طائفية أو دينية في المشاركة السياسية (بغدادى، 1993: 281)، فعلى الرغم من أن أي مجتمع من المجتمعات لا يخلو من هذا التعدد وهذه القيم المتعددة لكن تكون بدرجات متفاوتة من حيث عددها ووعيها السياسي، وهي مشاركة معبئة ليس لإرادة المواطن تأثير فيها، ولكن المواطن مجبر عليها ومدفوع نحوها نتيجة للطبيعة السلطوية التي يقوم عليها النظام السياسي (Huntington, 1968: 9)، إذ يقوم النظام السياسي بتعبئة قطاعات واسعة من الجماهير لمساندة قراراته وإضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية أو الاحتفالات العامة، لتصبح الانتخابات ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية،

وإنما أداة لتدعيم هذه النظم ومواجهة الرأي العام الخارجي الذي قد تضلله نتائج الانتخابات، إضافة إلى عدم وجود معارضة نظامية قوية وعلنية أو ربما حتى سرية (معوض، 1983: 67).

بدأت المشاركة السياسية في الأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م، وتبين ذلك بإصدار القانون الأساسي للإمارة عام 1928م، وبدستور المملكة الأول عام 1947م، وبناءً عليه أُجريت انتخابات المجلس التشريعي في عهد مؤسس المملكة الملك الراحل "عبد الله الأول بن الحسين" وتواصلت هذه المسيرة في عهد الملك الراحل "طلال بن عبد الله"، الذي أصدر دستوراً جديداً شاملاً عام 1952م، يتماشى مع الظروف والمتطلبات المستجدة في المملكة، كما واستمرت هذه المسيرة في عهد الملك الراحل "الحسين بن طلال" الذي حرص منذ اعتلائه العرش في 1953/8/11م على تطبيق الدستور، ولا سيما إجراء الانتخابات النيابية والبلدية وانتخابات النقابات والنوادي والجمعيات الخيرية.

بدأ التحول للديمقراطية والتعددية في الأردن عام 1989 بعد عودة الحياة التشريعية في ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والخارجية (عوض وآخرون، 1994: 10)، وجاءت استجابة النظام السياسي ونظام الحكم متفقة مع مطالب المعارضة السياسية والأحزاب السياسية والكتل البرلمانية. وشهدت تطوراً في التحول لمسيرة الديمقراطية والحياة السياسية، ومصالحة تاريخية سياسية بين نظام الحكم والتيارات والأحزاب السياسية ساهمت بها السلطة التشريعية، مما ساهم في تحقيق الاستقرار والاستمرار للنظام السياسي ونظام الحكم.

في ضوء الإدارة السياسية للدولة الأردنية جرت أول مشاركة تشريعية على أسس ديمقراطية وتعددية سياسية بعد الانتخابات النيابية لعام 1989 حسب قانون الانتخابات المؤقت لعام 1988، والذي يقرأ مع القانون رقم 23 لسنة 1986 والذي ألغي بموجبه جداول الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها في القانون الأصلي. وألغيت بموجبه مقاعد الضفة الغربية

بعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وتميزت انتخابات برلمان عام 1989 بمشاركة كبيرة في العملية الانتخابية من قبل المواطنين (مصالحة، 2001: 49-51)، حيث بلغ نسبة الناخبين 61% من الحاصلين على البطاقة الانتخابية، وتعتبر هذه النسبة عالية نسبياً، مما يعني أن المواطن الأردني يسعى للمشاركة السياسية لترسيخ العملية الديمقراطية بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاماً لم يمارس خلالها الشعب دوره في الرقابة على الحكم. كما تميزت هذه الانتخابات باهتمام واسع من الجهات الإقليمية والدولية نتيجة قيامها على أساس النزاهة والحيادية من قبل الحكومة (أبو رمان، 1989: 25).

كما يلاحظ في هذه الانتخابات انحسار التأثير العشائري (العدوان، 2013: 378)، عكس ما كان سائداً في المجالس النيابية السابقة والتي سيطر فيها هذا الاتجاه على الحياة النيابية، بالرغم من أن بعض المرشحين وصلوا إلى المجلس عن طريق الدعم العشائري، وذلك نتيجة إجراء الانتخابات على نظام القائمة المفتوحة والتي أدت إلى بروز ودعم القوى السياسية والأحزاب بالرغم من عدم شرعيتها والترخيص لها في حينه أي قبل صدور قانون الأحزاب (بركات، 2001: 31) عكس ما كان متوقفاً، اعتبر نجاح التيارات السياسية على حساب العشائرية مفاجئاً، إذ كان المتوقع فوز مرشحي العشائر والمحافظين على حساب الأحزاب. فقد شارك في هذه الانتخابات لأول مرة بعد عام 1957 التيارات السياسية الحزبية القومية واليسارية بشكل علني وحصلت على 12 مقعداً. في حين حقق التيار الإسلامي فوزاً كبيراً وحصل على 22 مقعداً من أصل 26 مرشحاً.

لذا تعتبر هذه المرحلة هي الأهم في عملية التحول للديمقراطية وتطوير الحياة السياسية والتعددية السياسية من حيث قوة مجلس النواب في تكوينه، ومظاهر التعددية الحزبية في داخله، والتي جمعت كافة ألوان الطيف السياسي وبمشاركة فاعلة من كافة التيارات السياسية الأردنية

القومية واليسارية والمستقلة، وحقق استقلالية إزاء السلطة التنفيذية، ومارس الرقابة على الأداء الحكومي، وشارك في صنع القرار بفاعلية، وإصدار تشريعات ليبرالية وديمقراطية، وشهدت هذه المرحلة مصالحة بين نظام الحكم والقوى السياسية، وبين القوى السياسية نفسها (المصري، 1999: 9). كما مكن النظام السياسي من الحفاظ على استقلاله واستقراره، وساهمت في بناء مرحلة جديدة من الديمقراطية لم تدم طويلاً بسبب تدخل السلطة التنفيذية لتقييد دور بعض التيارات السياسية، أو ضمان إيجاد برلمان يخدم توجهاتها أو تمرير مشاريع قوانين بدون وجود السلطة التشريعية.

تميزت انتخابات هذا المجلس مقارنة بانتخابات مجلس عام 1989 بارتفاع نسبة المقترعين، وانخفاض عدد المرشحين، وفرز وجوه جديدة للبرلمان تفوق نسبة 60% (عساف، 1998: 38-40)، وتراجع نسبة حصول بعض الفائزين على زخم الأصوات العالية لكل فائز، وتراجع ممارسة العملية الانتخابية بحماس من قبل المواطنين، وتراجع مستوى نجاح التيارات السياسية، ونجاح أول امرأة في تاريخ الانتخابات النيابية عن المقعد الشركسي وهي السيدة توجان فيصل، والتي أكدت في أن التخلف الاجتماعي أحد الأسباب الرئيسة لعدم وصول المرأة للبرلمان وليس التشريعات (Masharga, 1993:44).

جرت انتخابات مجلس النواب الثالث عشر في ظل تقييد وتراجع الديمقراطية والتعددية وتراجع الحياة السياسية ، وفي أجواء شديدة التوتر بين الحكومة والمعارضة وذلك على أثر الاضطرابات التي حدثت عام 1996 في مدن الجنوب، والمسيرات الشعبية في عمان عام 1997، والمشاركة واسعة من قبل المخيمات الفلسطينية في الانتخابات (منسي، 1998: 238). وعدم تراجع الحكومة عن قانون الصوت الواحد، وإجراء الانتخابات وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت رقم 24 لسنة 1997 والذي أجرى تعديلاً على تقسيم الدوائر الانتخابية والتي واجهت معارضة

شديدة. وفي ظل متغيرات وظروف تميزت بانقسام عميق في الحياة السياسية، وإحباط في الأوساط الشعبية من جراء جملة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية التي فسرت الفطور الشعبي والانقسام السياسي حول الموقف من الانتخابات خاصة بعد العزلة التي واجهتها الدولة الأردنية من الدول العربية بعد دخولها عملية السلام مع إسرائيل، وعدم وضوح السياسية الحكومية والرسمية في معالجة تداعيات حرب الخليج، مما أدى إلى توسيع شقة التباعد بين المعارضة والحكومة، والموقف من قانون الانتخابات المؤقت وقانون المطبوعات والنشر (مصالحة، 2001: 11-14).

شهدت مرحلة هذا المجلس تراجعاً عن الديمقراطية عكس ما كان من المتوقع أن تشهد هذه المرحلة تحولاً للديمقراطية والتعددية وتطوير الحياة السياسية. فقد جاءت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر والتي جرت في ظل قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001، الذي تضمن عدد من الموضوعات المتعلقة بالانتخاب. ونظام تقسيم الدوائر رقم 42 لسنة 2001 الذي قسم المملكة إلى 45 دائرة انتخابية موزعة على 12 محافظة بالإضافة إلى المناطق الانتخابية الثلاثة الخاصة بالبدو (قانون الانتخاب ، 2001: 7-12)، وزيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 110 مقاعد خصص منها ستة مقاعد كوتا نسائية من خلال القانون المعدل رقم 11 لسنة 2003 (بركات، 2003: 52).

جاءت انتخابات مجلس النواب الرابع عشر كأول انتخابات برلمانية في عهد الملك "عبد الله الثاني ابن الحسين" بعد تسلمه سلطاته الدستورية عام 1999، وبعد انقطاع وتأخر عن موعدها الدستوري لمدة سنتين تقريباً. فقد أفرزت هذه الانتخابات مجموعة من الأنماط السلوكية التي لا تشكل في محتواها العام تعبيراً حقيقياً عن الديمقراطية التعددية السياسية، وأسهمت في أن تكون هذه الانتخابات مختلفة عن بقية الانتخابات السابقة لكثرة المعوقات السياسية التي شكلت

تحدياً للنظام السياسي في محاولة منه لعدم الخضوع لها أو تأثير هذه الظروف عليه (العدوان، 2013: 378).

شهدت الانتخابات تنافس شديد، وكثرة في أعداد المرشحين ، وازدياد عدد المرشحات بعد تخصيص الكوتا النسائية. حيث تشكل هؤلاء المرشحين من كافة الأطياف السياسية والاجتماعية. فقد شهدت مناطق الريف والبادية إقبالاً واسعاً على الاقتراع أكثر من المدن، وبلغت نسبة الاقتراع فيها 82.9%. أما في العاصمة فقد بلغت 43%. لذا جاءت النسبة العالية من أعضاء مجلس النواب من النواب الذين تم انتخابهم على أساس عشائري، في حين جاء تمثيل الأحزاب السياسية ضعيفاً (العدوان، 2013: 385).

أدارت الهيئة المستقلة للانتخاب العملية الانتخابية في كل مراحلها للمرة الأولى بعد تأسيسها الانتخابات النيابية لعام 2013 والتي جرت في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني 2013، وتم تطبيق المعايير الدولية واعتماد الممارسة الفضلى ومنع تكرار التصويت، وصممت ورقة الاقتراع بما يحقق مبدأ السرية واستخدام الحبر السري لتلك الغاية، وشارك في العملية في كل مراحلها ما يقارب من 32 ألف شخص على مختلف المستويات، وحددت مراكز الاقتراع وعددها (1484) مركزاً منها (4069) صندوق اقتراع ولمدة (12) ساعة تم تمديدها لساعة واحدة في جميع الدوائر الانتخابية، هذا وبلغ عدد طلبات الترشيح (698) طلباً منها (105) طلبات مقدمة من سيدات (نساء).

انسحب من المشاركة كمرشحين ومرشحات (92) طلب انسحاب من جميع الدوائر بينهم (10) طلبات انسحاب المرشحات، وبهذا أصبح العدد النهائي للمرشحين (606) مرشحاً تنافسوا على 123 مقعد. أما فيما يتعلق بالقوائم على المستوى الوطني التي حدد لها 27 مقعداً بلغ عدد القوائم (61) قائمة، وعدد أعضاء القوائم وصل (819) شخصاً بينهم (86) سيدة انسحب منهم

(10) مرشحين، وبلغ عدد المقترعين في مختلف الدوائر الانتخابية في محافظات المملكة ودوائر البادية (1,288,043) بنسبة وصلت إلى 56,67% من عدد المسجلين الذين يحق لهم الاقتراع من كلا الجنسين، وبلغت نسبة الذكور المقترعين إلى عدد الذكور المسجلين 60,14%، ونسبة الإناث المقترعات إلى عدد الإناث المسجلات 53,48%. وبالنظر إلى نسب المشاركة في الاقتراع بين الدوائر الانتخابية تبين أن الدائرة السادسة في محافظة الكرك (لواء فقوع) كانت نسبة الاقتراع فيها 89,9% الأعلى في المملكة بينما كانت أدنى (أقل) نسبة اقتراع في الدائرة الثانية من محافظة العاصمة عمان، حيث وصلت إلى 37,35% (الهيئة المستقلة للانتخابات، 2013: 83).

ويتضح من مجريات العملية الانتخابية لعام 2013، أن هناك ارتفاع واضح في نسب المشاركة في المحافظات النائية ودوائر البدو الثلاث وصلت نسبتها ما يزيد عن 80% في بعض الدوائر، ومرد ذلك هو التنافس العشائري والعائلي والانتماءات الضيقة ذات الطابع التقليدي، وأن نسبة الاقتراع تدنت في بعض دوائر عمان، والزرقاء وهي مدن أساسية ذات كثافة سكانية عالية، إذ وصلت النسبة المئوية للاقتراع في بعض الدوائر إلى 11% و 13% ومرد ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية مختلفة، ويتضح أيضاً أن هناك تفاوت كبير بعدد الأصوات التي فاز بها المرشحين، فقد حصل احد الفائزين على 19,399 صوتاً، وأدنى فائز حصل على 1137 صوتاً، وبالنسبة للكويتا النسائية فقد حصلت أعلى فائزة على ما نسبته 20,06% من أصوات الدائرة، وأدنى نسبة 2,77%، وهذا له دلالات على مستوى التمثيل من حيث عدد الأصوات. وأما القوائم الوطنية (العامة) وصل عدد المصوتين لها (1,174,858) مقترع، وتمكنت 22 قائمة من الحصول على مقعد أو أكثر، ولم تتمكن 39 قائمة من الحصول على

أي مقعد، هذا وتوضح الجداول التالية واقع المشاركة السياسية في العملية الانتخابية لعام

2013:

(1) جدول رقم

توزيع المقاعد على المحافظات وأعداد المتقدمين للترشيح

المحافظة	عدد المقاعد المخصصة	عدد المقاعد المخصصة للكويت النسائية	طلبات الترشيح المقدمة
العاصمة	25	1	131
اريد	17	1	107
البلقاء	10	1	49
الكرك	10	1	101
معان	4	1	26
الزرقاء	11	1	67
المفرق	4	1	18
الطفيلة	4	1	29
مادبا	4	1	30
جرش	4	1	26
عجلون	4	1	36
العقبة	2	1	24
بدو الشمال	3	1	19
بدو الوسط	3	1	17
بدو الجنوب	3	1	18
المجموع الكلي	108	15	698

المصدر : الهيئة المستقلة للانتخابات (2013)، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013، نقلا عن [/http://www.entikhabat.jo](http://www.entikhabat.jo)

يتضح من الجدول السابق أن توزيع المقاعد جاء على أساس ديمغرافي (عدد السكان)

وجغرافي للمحافظات الإثنتي عشر، وإعطاء خصوصية لمناطق البادية بتخصيص عدد من

المقاعد من أجل شمولية التمثيل لكل المكونات الاجتماعية، وقد تم تحديد (15) مقعد للنساء

(الكويت النسائية) وزعت على كل التقسيمات الإدارية الرئيسية بحيث تكون كل المناطق ممثلة،

ووصلت أعداد المرشحين الكلية إلى (698) مرشحاً بمعدل 4.6 مرشح لكل مقعد، ويبين الجدول

التالي عدد المقترعين الإجمالي ونسب الاقتراع في كل محافظة.

جدول رقم (2)

انتخابات المجلس السابع عشر لعام 2013 تقرير الاعداد والنسب حسب المحافظة

المحافظة	عدد الأصوات	عدد المسجلين	النسبة
العاصمة	308.110	7.7.977	%43.52
اريد	268.284	451.360	%59.44
البلقاء	117.670	190.106	%61.9
الكرك	87.486	122.907	%71.18
معان	24.786	36.593	%67.73
الزرقاء	132.534	276.444	%47.94
المفرق	43.292	58.817	%73.60
الطفيلة	26.831	38.115	%70.39
مأدبا	50.112	71.731	%69.86
جرش	51.939	72.265	%71.87
عجلون	50.418	71.048	%70.96
العقبة	%19.723	%31.641	%62.33
بدو الشمال	44.416	58.867	%75.45
بدو الوسط	31.251	41.790	%74.78
بدو الجنوب	31.191	42.521	%73.35
المجموع الكلي	1.288.043	2.272.182	%56.69

المصدر: الهيئة المستقلة للانتخابات (2013)، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013، نقلا عن [/http://www.entikhabat.jo](http://www.entikhabat.jo)

أما في مجال الانتخابات البلدية (المجالس المحلية) فهي لم تنقطع عن المملكة حتى في ظل فترة الأحكام العرفية التي ألغيت عام 1992م، إذ استمر العمل على إجراء الانتخابات البلدية بصورة دورية منتظمة، وعلى أساس قانون البلديات لعام 2011 وتعديلاته، فقد أجريت الانتخابات البلدية عام 2013 في 90 بلدية وخصص للنساء كمقاعد بنسبة 25% من كل مجلس، أي من مجموع مقاعد المجلس الواحد.

لقد شهدت الانتخابات البلدية تنافساً إيجابياً بحيث أن معظم تلك الانتخابات كانت نسبة التصويت لها عالية بمعدل يتراوح ما بين 50% إلى 60% في معظم الأحيان، وذلك لضعف

المشاركة وعدم الاهتمام في بعض المناطق، فإن أرقام ونسب المشاركة قد تدنت عن نسبة 50% فيما يتعلق بالانتخابات البلدية، ويعود ذلك لعدم الاهتمام العام بالمرشحين أو برامجهم أو نتيجة لمواقف سياسية أو اجتماعية مختلفة، ويشير الجدول التالي إلى النسب المئوية للمشاركة في الانتخابات النيابية خلال الفترة 1989-2013.

جدول رقم (3)

النسب المئوية للمشاركة في الانتخابات النيابية

النسبة المئوية %	السنة
63.2%	1989
68.15%	1993
55.99%	1997
58.87%	2003
56.67%	2013

المصدر: وزارة الداخلية، عدة أعوام/ التقرير التفصيلي لانتخابات عام 2013

يبين الجدول السابق النسب المئوية للمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية منذ عام 1989 وحتى عام 2013 ، فبالرغم من انخفاض النسب منذ عام 1989، إلا أنها مرتفعة وبمتوسط حسابي يصل إلى 60.52% من خلال السنوات التي تلتها، ويشير ذلك إلى أن نسب المشاركة السياسية في الأردن في ارتفاع مستمر، وهذا مؤشر على زيادة درجات الوعي السياسي لدى المواطنين ورغبتهم بالمشاركة في الحياة السياسية، والجدول التالي يبين زيادة أعداد المقاعد لمجلس النواب خلال الفترة 1989-2013.

جدول رقم(4)

زيادة أعداد المقاعد لمجلس النواب 1989-2013

المحافظات والمناطق	قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 - 97/93	قانون الانتخاب رقم 34 لسنة 2001	قانون الانتخاب رقم 25 لسنة 2012 و 28 لسنة 2012	مقدار الزيادة
العاصمة عمان	18	23	25	7
أربد	14	16	17	3
البلقاء	8	10	10	2
الكرك	9	10	10	1
الزرقاء	6	10	11	5
معان	3	4	4	1
المفرق	3	4	4	1
الطفيلة	3	4	4	1
مأدبا	3	4	4	1
جرش	2	4	4	2
عجلون	3	4	4	1
العقبة	2	2	2	0
بدو الشمال	2	3	3	1
بدو الوسط	2	3	3	1
بدو الجنوب	2	3	3	1
الكوتا النسائية	0	6	15	15
القوائم الوطنية	0	0	27	27
المجموع	80	110	150	70

المصدر: امين المشاقبة، وهشام الخلايلة، الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن، ص 141

يتضح من الجدول السابق أن هناك ازدياد في أعداد المقاعد لأعضاء مجلس النواب

عبر السنوات المختلفة فقد كانت أعداد أعضاء مجلس النواب في عام 1989، ثمانون عضو

وحتى عام 1997 وارتفعت في عام 2001 إلى (110) مقاعد، وفي عام 2010 وصلت إلى (120) مقعد، وفي عام 2012 وصلت إلى مائة وخمسون مقعداً، وازدياداً كليا عن عام 1989 بلغت (70) مقعداً ، وعليه يجب دراسة أعداد المقاعد والدوائر الانتخابية وتقليصها إلى الحد الذي يتناسب مع حالة البلاد وأعداد السكان ولا بد من إعادة النظر في قانون الانتخاب الجديد المأمول صدوره بتوزيع الدوائر الانتخابية بعيداً عن التقسيمات الإدارية القائمة وتوسيع الدائرة الانتخابية، والانتهاج من الصوت الواحد كلياً.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

- دراسة مرعي، (1996)، بعنوان: "الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب وتأثيرها بالظروف الأسرية المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ومعرفة إذا ما كان هنالك علاقة ما بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب ومستوى مشاركتهم السياسية وكذلك مدى تأثير المشاركة السياسية للشباب بالمناخ السياسي المتاح في الأردن، وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية بالقرعة من طلبة الجامعات الأردنية الحكومية الأربعة في ذلك حين وهي (الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، وجامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة: أن نسبة من يخافون من المشاركة السياسية بلغت 50.5% من أفراد العينة حيث يرون أن الأجزاء العامة لا تساعد على المشاركة، وهناك علاقة بين الوضع الاقتصادي للطلاب ومستوى مشاركته السياسية فأصحاب المستوى الاقتصادي المتدني والمتوسط يشاركون أكثر من مرتفعي المستوى الاقتصادي، وأشارت

الدراسة إلى أن 6.6% من أفراد العينة لا يشاركون بسبب عدم إيمانهم بالسياسة و49.81% لا يقتنعون بالأحزاب السياسية و9.1% لأسباب تتعلق بمعارضة الأسرة، وبخصوص العقبات أمام المشاركة السياسية للشباب فإن 56% من المستجيبين يرون العقبة في المناخ السياسي المتاح و16% يرون أن الأسرة هي السبب و21.2% توصلوا لقناعة بعدم جدوى العمل السياسي.

– دراسة الشرعة، فراس، (1999)، بعنوان: "المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على توجهات سكان الريف الأردني نحو المشاركة السياسية وإلى معرفة أثر بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، كالجنس والعمر والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والمهنة ومتوسط الدخل الشهري على تلك المشاركة، وقد اختارت هذه الدراسة عينة عشوائية من أربع قرى من قرى لواء بني عبيد (النعمية، كتم، شطنا، عالية) وشملت الدراسة (1084) شخصاً أي ما يعادل (15%) تقريباً من مجتمع الدراسة البالغ (7227) شخصاً، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: توجهات الذكور والإناث نحو المشاركة السياسية وكانت هذه التوجهات لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (14.175%) في حين بلغ المتوسط الحسابي عند الإناث (12.928%) في إشارة إلى وجود علاقة بين متغير الجنس ومدى المشاركة السياسية، وهناك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة السياسية، فالذين يحملون مؤهل علمي هم أكثر مشاركة سياسية من الأوائل الذين يحملون مستوى أقل من الثانوية العامة، وأن المشاركة السياسية تتأثر بمتغير مستوى الدخل الشهري إذ أن هناك علاقة إيجابية بين متغير متوسط الدخل الشهري والمشاركة السياسية.

– دراسة ابو محارب (2006)، بعنوان: "العوامل المكونة لجماعة الرفاق ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في المدارس الحكومية بمدينة الزرقاء من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوامل المكونة لجماعة الرفاق ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في المدارس الحكومية بمدينة الزرقاء من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود دور بارز للعوامل التالية في تكوين جماعة الرفاق وهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والترويحية والعوامل التي تتعلق بجماعة الرفاق، وان لها دور بارز في التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من حيث الممارسة والملائمة.

– دراسة عابدين (2010 م) بعنوان "الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية للناشئين كما يدركها طلبة الصف الثاني الثانوي في جنوب الضفة الغربية/ فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الاتجاهات الوالدية في التنشئة المجتمعية في جنوب الضفة الغربية/ فلسطين. ولتحقيق أهداف الدراسة، أعدت استبانة مكونة من ستين فقرة بنموذجين للأب والأم لقياس اتجاهات الوالدين في التنشئة المجتمعية، وتم توزيعها على عينة طبقية عشوائية من طلبة الصف الثاني الثانوي في المدارس الحكومية في محافظة الخليل بلغت (423) طالباً خلال شهري شباط وآذار 2007. وقد أشارت النتائج إلى أن اتجاهات الوالدين كما يدركها الطلبة في نموذجي الأب والأم "ديمقراطية". وتميل إلى الحماية الزائدة في نموذج الأم. وإلى الإهمال في نموذج الأب، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الطلبة تبعاً للجنس لصالح الإناث مقارنة مع الذكور، وتبعاً لفرع الدراسة لصالح الفرع العلمي في بعد الديمقراطية – التسلسل ، ولفرع العلوم الإنسانية في بعد الحماية الزائدة –

الإهمال ، وتبعاً للمستوى الاقتصادي في بعد الديمقراطية - التسلط لصالح أبناء الأسر ذات الدخل المتوسط والدخل فوق المتوسط مقارنة مع ذوي الدخل المنخفض .

- دراسة الصمادي والعمري (2012)، بعنوان: الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية، وتم تطوير استبانة للكشف عن درجة ممارسة الطلبة للمبادئ والقيم الديمقراطية مكونة من (33) فقرة موزعة إلى أربعة مجالات هي: الحرية والمساواة والعدالة، والمشاركة والمسؤولية ، بالإضافة إلى تطوير استبانة للكشف عن درجة تشجيع الجامعات الأردنية للممارسات الديمقراطية بين طلبتها مكونة من (20) فقرة موزعة إلى مجالين هما: القوانين والتعليمات ، والنشاطات الجامعية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطيه بين ايجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الجنس، ونوع الكلية، والسنة الدراسية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية، وبينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية، وذلك لصالح إقليم الوسط. وبناءً على تلك النتائج أوصت الدراسة بتعزيز توجهات الطلبة نحو النماذج القيادية والديمقراطية الموجودة داخل الجامعات وخارجها، والعمل على تقوية الأواصر التي تربط أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين عن طريق إزالة الحواجز الإدارية التي كثيراً ما تضع سدوداً بين فئات النسيج البشري في الجامعة .

- دراسة السليحات (2013)، بعنوان: "انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، وأكدت نتائج الدراسة أن انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، قد جاءت بشكل عام مرتفعة، ولم يكن لمتغيري الجنس والكلية أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، بينما كان لمتغير نوع الجامعة أثر ذو دلالة إحصائية وكانت الفروق لصالح الجامعات الحكومية، وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة تثقيف الشباب الجامعي بأهمية المشاركة السياسية على المستوى الفردي والجماعي، ومنح الطلبة مزيداً من الحرية والسماح لهم بالمشاركة بالعمل السياسي داخل الجامعات.

2. الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Amartya Bligh, 1984)،

" From Prince To King: Royal Succession In The House Of Saud In 20th Century", New York University Press, New York

بعنوان: من الأمير إلى الملك: الخلافة الملكية في بيت سعود في القرن العشرين

وقد أكدت هذه الدراسة على أن النظام الديمقراطي يقوم على أساس واحد وهو الرضا الشعبي الحر عن النظام السياسي، ويتأتى ذلك عندما يعطي حق طرح خيارات خاصة به وبلورتها، ثم يأتي حق السياسيين والقادة في التنافس لتحقيق ذلك وإنجازه وذلك ضمن تبادلية تكاملية تقوم على سلاطة تداول السلطة في ظل سلم مدني أهلي، ويتم ذلك في ظل أنظمة انتخابية صادقة ونزيهة وحررة. وفي ظل قيام متبادلة بين النظام السياسي وبين العناصر الأساسية

المكونة لمجموع المواطنين وفي مقدمتها مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والاتحادات وما تخلقه هذه المؤسسات من صور للديمقراطية في المجتمعات.

- دراسة (Thomas Carothers:1999)،

"Aiding Democracy Aboard: A Learning Curve ", Carnegie Endowment For Intional Peace , Washington, D. C.

بعنوان: مساعدة الديمقراطية في الخارج: منحى التعلم

ورد في هذه الدراسة أن صفة التعددية الحزبية وتداول السلطة تحولان دون استفاد طرف سياسي ما بالقوة والنفوذ، فالمعارضة تقوم بدور رقابي دقيق وشفاف ومتواصل وعلمي، وهي تحصي هفوات الحكومة وذلك لإسقاطها وأخذ مكانها، إلا أن هذه المعارضة يجب أن تتصف بالايجابية، فما أن تتوصل إلى كشف خطأ حكومي ما ، فعليها أن تبادر إلى طرح البديل، وهذا السلوك يدفع بالحكومة من منطلق مبدأ صيانة الذات إلى تحسين أدائها حتى تظل حائزة على رضا الناس وبالتالي إعادة انتخابها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

عرضت الدراسات السابقة لبعض المواضيع ذات العلاقة بموضوع المشاركة السياسية والتنشئة الاجتماعية، حيث توصلت دراسة مرعي، (1996) إلى أن 6.6% من أفراد العينة لا يشاركون بسبب عدم إيمانهم بالسياسة و49.81% لا يفتنون بالأحزاب السياسية و9.1% لأسباب تتعلق بمعارضة الأسرة، وبخصوص العقبات أمام المشاركة السياسية للشباب فإن 56% من المستجيبين يرون العقبة في المناخ السياسي المتاح و16% يرون أن الأسرة هي السبب و21.2% توصلوا لقناعة بعدم جدوى العمل السياسي، بينما أشارت دراسة الشرعة (1999) إلى أن توجهات الذكور والإناث نحو المشاركة السياسية وكانت هذه التوجهات لصالح الذكور، حيث

بلغ المتوسط الحسابي للذكور (14.175%) في حين بلغ المتوسط الحسابي عند الإناث (12.928%) في إشارة إلى وجود علاقة بين متغير الجنس ومدى المشاركة السياسية، وهناك علاقة بين مستوى التعليم ومستوى المشاركة السياسية، فالذين يحملون مؤهل علمي هم أكثر مشاركة سياسية من الأوائل الذين يحملون مستوى أقل من الثانوية العامة، وأن المشاركة السياسية تتأثر بمتغير مستوى الدخل الشهري، إذ أن هنالك علاقة إيجابية بين متغير متوسط الدخل الشهري والمشاركة السياسية، فيما توصلت دراسة أبو محارب (2006) إلى وجود دور بارز للعوامل التالية في تكوين جماعة الرفاق وهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والترويحية والعوامل التي تتعلق بجماعة الرفاق، وان لها دور بارز في التنشئة الاجتماعية من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور من حيث الممارسة والملائمة.

أما دراسة عابدين (2010) فقد أشارت إلى أن اتجاهات الوالدين كما يدركها الطلبة في نموذجي الأب والأم "ديمقراطية". وتميل إلى الحماية الزائدة في نموذج الأم. وإلى الإهمال في نموذج الأب، بينما توصلت دراسة الصمادي والعمرى (2012) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الموقع الجغرافي والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية، وذلك لصالح إقليم الوسط، أما دراسة السليحات (2013) فقد أشارت إلى أن انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط، قد جاءت بشكل عام مرتفعة، ولم يكن لمتغيري الجنس والكلية أثر ذو دلالة.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتناول موضوع دور مؤسسات التنشئة المجتمعية في تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع الأردني خلال الفترة 1989-2015. في حين لم تتناول أي من الدراسات السابقة التنشئة المجتمعية وعلاقتها في المشاركة السياسية من

وجهة نظر القيادات الحزبية في الأردن، حيث لم يجد الباحث أي من الدراسات الميدانية تتناول موضوع الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة و الإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة و الإجراءات

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهج البحث المسحي وذلك باستخدام الاستمارة كأداة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، وتم استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم جمعها سواء في الجانب النظري أو الميداني من الدراسة .

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من القيادات الحزبية في الأحزاب السياسية في الأردن ، حيث تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (297) من القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب المرخص لها العمل في الأردن في عام 2015، وذلك لاستطلاع آراءها واتجاهاتها حول موضوع تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية.

خصائص عينة الدراسة

فيما يلي عرض لخصائص الدراسة:

الخصائص الأولية

الجنس:

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
91.9	273	ذكور
8.1	24	إناث
100.0	297	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور والبالغة

(91.9%)، فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (8.1%).

العمر:

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرار	العمر
7.4	22	25 سنة واطل من 31 سنة
8.8	26	31 سنة واطل من 36 سنة
18.2	54	36 سنة واطل من 41 سنة
65.7	195	41 سنة فأكثر
100.0	297	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي العمر 41 سنة

فأكثر والبالغة (65.7%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة ذوي العمر 36 سنة واطل من 41

سنة والبالغة (18.2%)، فيما بلغت أدنى نسبة تمثيل لذوي العمر اقل من 25 سنة والبالغة

(1.3%).

المستوى التعليمي:

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
29.3	87	ثانوية عامة واقل
10.8	32	دبلوم
46.8	139	بكالوريوس
13.1	39	دراسات عليا
100.0	297	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس وبنسبة تمثيل بلغت (46.8%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل حملة الثانوية العامة واقل وبنسبة بلغت (29.3%)، وفي الدرجة الثالثة جاءت نسبة تمثيل حملة درجة الدراسات العليا والبالغة (13.1%). فيما جاءت نسبة حملة درجة الدبلوم في المرتبة الأخيرة والبالغة (10.8%).

المشاركة في العمل السياسي:

جدول رقم (8)

التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب المشاركة في العمل السياسي

النسبة المئوية	التكرار	المشاركة في العمل السياسي
93.9	279	نعم
6.1	18	لا
100.0	297	المجموع

يتضح من بيانات الجدول السابق أن غالبية أفراد عينة الدراسة من حملة المشاركين والفاعلين في العمل السياسي وبنسبة إجابات بلغت (93.9%)، فيما فقط (6.1%) من غير الفاعلين في العمل السياسي.

إجراءات الدراسة:

تتحقق إجراءات الدراسة بالخطوات الآتية:

- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- جمع المعلومات.
- تحليل المعلومات.
- كتابة التقرير النهائي للدراسة.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأدوات الآتية لغرض إتمام العملية البحثية و هي:

- المصادر الأساسية من وثائق وكتب ومراجع، وأوراق بحثية رسمية موثقة ومعتمدة.
- تم العمل على إعداد استبانة بحثية حول موضوع تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة 1989-2015 بالاستناد إلى الدراسات السابقة (الشرعة ، 1999)، (أبو محارب، 2006)، (السليحات، 2013)، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء:
- الجزء الأول: المعلومات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الانتماء للحزب، المشاركة في العمل السياسي).
- الجزء الثاني: التنشئة الاجتماعية في الأردن والذي تكون من (17) فقرة.
- الجزء الثالث: المساهمة المشاركة السياسية والذي تكون من (28) فقرة.
- أشكال المشاركة السياسية والذي تكون من (9) أشكال.

تم الاعتماد في هذه الدراسة بشكل رئيسي على الاستبيان للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة، والذي تم تصميمه ليناسب أغراض الدراسة وأسئلتها لاستطلاع آراء واتجاهات أفراد عينة الدراسة (القيادات الحزبية) في تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية، وتكونت الإستبانة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية.

الجزء الثاني: أسئلة تقيس واقع التنشئة المجتمعية في الأردن.

الجزء الثالث: أسئلة تقيس المشاركة السياسية في الأردن.

تم أخذ الإجابات على فقرات المقياس التدرج (موافق بدرجة كبيرة جداً، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة قليلة، غير موافق) وأعطيت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

ولتحديد مستويات الموافقة تم تقسيم مدى المقياس إلى ثلاث فئات متساوية:

مدى المقياس = $5 - 1 = 4 = 3 \div 1.33$ ، وبناء عليه تصبح مستويات الموافقة بناء على

متوسطات الإجابات:

- 1-2.33 : ضعيفة
- 2.34-3.67 : متوسطة
- 3.68-5.00 : مرتفعة

الصدق والثبات:

صدق الدراسة:

للتأكد من تغطية فقرات الاستبيان لموضوع الدراسة ومتغيراتها، تم عرض الاستبانة على عدد من أساتذة الجامعات في مجال العلوم السياسية في بعض الجامعات الأردنية، وتم الأخذ بكافة الملاحظات الواردة من قبلهم.

ثبات أداة الدراسة :

تم حساب معامل الفاكرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات متغيري الدراسة وبين فقرات كل متغير، وتتراوح قيم معامل ألفا كرونباخ بين 0-1 بحيث تشير القيمة (1) إلى ارتباط مرتفع بين المحاور في حين أن القيمة (0) تشير إلى عدم وجود ارتباط بين المحاور، والحد الأدنى لقبول وجود ثبات للمقياس هي القيمة (0.7). وفيما يتعلق بالدراسة الحالية، فقد بلغت قيمة معامل الفاكرونباخ بين جميع فقرات الاستبيان (0.898)، وبين فقرات متغير التنشئة المجتمعية (0.754) وبين فقرات متغير أشكال المشاركة السياسية (0.851)، وهذا يشير إلى ثبات أداة الدراسة.

جدول رقم (9)

معاملات الثبات حسب معادلة الفاكرونباخ

معامل ارتباط بيرسون	المتغير
0.754	التنشئة المجتمعية
0.851	أشكال المشاركة السياسية
0.898	جميع فقرات الاستبانة

قياس الصدق الداخلي: وذلك باستخراج معاملات الارتباط بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية، وتبين من خلال الجدول أدناه نلاحظ وجود معاملات ارتباط مرتفعة وإيجابية ولها دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين درجة كل متغير والدرجة الكلية، حيث بلغ معاملي الارتباط (0.917، 0.979) مما يشير إلى صدق أداة الدراسة.

جدول رقم (10)

معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل متغير والدرجة الكلية

المتغير	معامل ارتباط بيرسون
التنشئة المجتمعية	*0.917
أشكال المشاركة السياسية	*0.979

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

المعالجة الإحصائية:

بغرض التحليل الإحصائي فقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري. وقد تم تحديد مستويات الإجابات عن طريق تحديد درجة الموافقة على فقرات المقياس وحسب المعادلة التالية: مدى المقياس = (5) موافق بشدة - (1) معارض بشدة = (4) وعليه يلاحظ قياس طول الفئة حسب المعادلة التالية:

طول الفئة = المدى ÷ عدد المستويات (ضعيفة، متوسطة، مرتفعة)

= (4 ÷ 3 = 1.33) وبذلك تصبح الفئات لدرجه الموافقة بالشكل التالي:

- من (1 - 2.33) وتشير إلى درجة موافقة ضعيفة.

- (2.34 - 3.67) وتشير إلى درجة موافقة متوسطة.

- (3.68 - 5.00) وتشير إلى درجة موافقة مرتفعة.

كما استخدمت التكرارات والنسب المئوية لعرض خصائص عينة الدراسة، واختبار صدق وثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي ومعامل ارتباط بيرسون، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض وصفي لمتغيرات الدراسة تبعا لإجابات أفراد عينة الدراسة. أما لاختبار فرضيات الدراسة فقد استخدم تحليل الانحدار البسيط، واختبار(ت) للعينات المستقلة. وتحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في درجات موافقة أفراد الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة وفقاً لأسئلتها، وفيما يلي تفصيل لتلك النتائج:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: ما واقع التنشئة المجتمعية في الأردن

من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة

الموافقة على واقع التنشئة المجتمعية، والجدول التالي يبين ذلك:

ما واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الموافقة على واقع التنشئة

المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1. وحدة المشاعر تجاه القضايا التي تهتم المجتمع الأردني.	3.26	0.44	6	متوسطة
2. الولاء الراسخ بمشروعية النظام السياسي الأردني .	2.98	0.45	14	متوسطة
3. تغليب المصلحة العامة على المصالح الفئوية.	2.95	0.39	15	متوسطة
4. الإيمان بالهوية الوطنية الأردنية .	3.09	0.41	11	متوسطة
5. تشكل الوحدة الوطنية كهوية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الأردني .	3.43	0.50	1	متوسطة

متوسطة	16	0.69	2.91	التسامح بين جميع مكونات المجتمع الأردني .	6.
متوسطة	2	0.68	3.37	التضامن والمسؤولية الجماعية بين جميع أفراد الشعب الأردني.	7.
متوسطة	17	0.72	2.64	تنمية ثقافة الانفتاح والحوار بين مكونات المجتمع الأردني .	8.
متوسطة	13	0.56	3.03	تنمية روح العدالة والمساواة بين أفراد الشعب الأردني.	9.
متوسطة	9	0.40	3.20	احترام حقوق الإنسان بما يضمن الشعور بالعدالة والمساواة.	10.
متوسطة	5	0.54	3.29	احترام الرأي والرأي الآخر في المجتمع الأردني .	11.
متوسطة	8	0.40	3.20	أن جميع المواطنين الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات.	12.
متوسطة	10	0.35	3.14	الاعتزاز بالانتماء الوطني	13.
متوسطة	3	0.48	3.36	التلاحم الايجابي بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية المختلفة .	14.
متوسطة	7	0.44	3.26	احترام الخصوصيات المذهبية والثقافية الفرعية للمواطنين.	15.
متوسطة	4	0.66	3.31	استتكار الشائعات الضارة بالوطن .	16.
متوسطة	12	0.20	3.04	رفض مبدأ هيمنة ثقافة ذات طابع أحادي على عموم المجتمع .	17.
متوسطة	-	0.26	3.14	الدرجة الكلية	

يظهر الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الموافقة

على واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية، فيتضح وجود درجة

متوسطة من الموافقة على واقع التنشئة المجتمعية فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية

(3.14) وبانحراف معياري (0.26). أما بالنسبة لفقرات واقع التنشئة المجتمعية يتضح أن أعلى

درجات الموافقة كانت على الفقرة (5) وبمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.50) حيث احتلت المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة وتنص على "تشكل الوحدة الوطنية كهوية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الشعب الأردني"، ومن ثم الفقرة (7) بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.68) ونصت على "التضامن والمسؤولية الجماعية بين جميع أفراد الشعب الأردني"، وتلتها الفقرة (14) بمتوسط حسابي بلغ (3.36) وانحراف معياري (0.48) أما أدنى درجات الموافقة فكانت على الفقرة (8) بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (0.72) وبدرجة متوسطة وتنص على "تنمية ثقافة الانفتاح والحوار بين مكونات المجتمع الأردني".

ويرى الباحث من خلال ما تقدم وجود أهمية للتنشئة المجتمعية ودورها في تكوين شخصية المواطن الأردني وثقافته السياسية وماتكون لدى المجتمع الأردني من ثقافة مجتمعية سائدة لاتشجع على عملية المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نص على: ما واقع المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لواقع المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لواقع المشاركة السياسية من وجهة نظر

القيادات الحزبية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1. الشعور بالولاء والانتماء للدولة الأردنية أرضاً وشعباً ونظاماً .	3.61	0.92	2	متوسطة

متوسطة	14	0.96	3.29	إيجاد وعي سياسي لدى الطلبة بشكل نظام الحكم	2.
متوسطة	15	0.73	3.26	الاعتزاز بالهوية الوطنية الأردنية .	3.
متوسطة	13	0.70	3.29	إدراك الأخطار التي تواجه الدولة الأردنية	4.
متوسطة	16	0.76	3.23	الافتخار بالمواطنة الأردنية	5.
متوسطة	9	0.74	3.36	المشاركة في الاحتفالات الوطنية .	6.
متوسطة	7	0.86	3.38	المشاركة في الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع الأردني.	7.
متوسطة	27	0.52	2.97	المشاركة في الانتخابات السياسية بدافع خدمة الوطن.	8.
متوسطة	18	0.81	3.18	إدراك أهمية دورك السياسي في المجتمع الأردني .	9.
متوسطة	24	0.49	3.06	احترام الأنظمة والقوانين والالتزام والتقييد بها.	10.
متوسطة	10	0.71	3.30	المساهمة في بناء الديمقراطية وتجسيد قيمها.	11.
متوسطة	17	0.58	3.18	العمل على مبدأ سيادة القانون على المجتمع.	12.
متوسطة	25	0.49	3.06	الإيمان بأهمية القيم والاتجاهات الوطنية مثل (العدل، الحرية، المساواة).	13.
متوسطة	19	0.57	3.17	الإلمام بمواد الدستور الأردني وما ينبثق عنه من قوانين وأنظمة.	14.
متوسطة	22	0.68	3.07	الإيمان بأهمية التعددية السياسية.	15.
متوسطة	20	0.86	3.16	الإيمان بأهمية ترسيخ مبدأ طاعة ولي الأمر والامتثال لتعليمات الدولة.	16.
متوسطة	8	0.86	3.38	الإيمان بأن المشاركة السياسية واجب والتزام من قبل كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه .	17.
متوسطة	26	0.49	3.06	الإيمان بأهمية نشر التسامح الاجتماعي.	18.
متوسطة	5	0.80	3.40	تكوين نظرة ايجابية نحو قيم العمل والإنتاج .	19.
متوسطة	4	0.87	3.51	إيجاد وعي بمشكلات وقضايا المجتمع للمشاركة بالرأي في سبل مواجهتها .	20.
متوسطة	3	1.25	3.55	مساعدة الدولة على تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع.	21.

متوسطة	28	1.72	2.89	22. مساعدة الدولة على صهر مختلف الفئات الموجودة في المجتمع الأردني مع بعضها البعض .
متوسطة	23	1.86	3.06	23. المشاركة في محاربة التعصب على مستوى العائلة أو المذهب أو القبيلة .
مرتفعة	1	0.99	4.15	24. غرس روح المبادرة للعمل التطوعي لخدمة المجتمع.
متوسطة	11	0.71	3.30	25. المشاركة في الانتخابات النيابية لتحقيق المواطنة في المجتمع الأردني.
متوسطة	12	0.71	3.30	26. المشاركة في الانتخابات البلدية لتحقيق المواطنة المحلية في المجتمع الأردني
متوسطة	21	0.70	3.09	27. المشاركة في صناعة القرارات للإسهام في تنمية المجتمع الأردني
متوسطة	6	0.87	3.39	28. المشاركة في المناسبات الوطنية والقومية والدينية في المجتمع الأردني
متوسطة	-	0.39	3.27	الكلية

يظهر الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة لواقع

المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية، إذ يتضح وجود درجة متوسطة من المساهمة في المشاركة السياسية فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية (3.27) وانحراف معياري (0.39). أما بالنسبة لفقرات المساهمة في المشاركة السياسية يتضح أن أعلى درجات المساهمة كانت للفقرة (24) وبمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.99) بدرجة متوسطة وتتص على "غرس روح المبادرة للعمل التطوعي لخدمة المجتمع"، أما أدنى درجات المساهمة فكانت للفقرة (22) بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.72) وبدرجة متوسطة وتتص على "مساعدة الدولة على صهر مختلف الفئات الموجودة في المجتمع الأردني مع بعضها البعض".

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن درجة الموافقة جاءت (متوسطة) ويعود ذلك إلى وجود إدراك لدى القيادات الحزبية في الأردن حول إدراك مدى ضعف المشاركة السياسية في ظل الظروف السياسية السائدة الداخلية والإقليمية وقانون الصوت الواحد وضعف أداء مجلس النواب الأردني وعدم قدرته على أداء دوره الرقابي والتشريعي والظروف الإقتصادية التي يواجهها المواطن الأردني بالإضافة إلى عزوف المواطن والشباب الأردني عن المشاركة في العمل الحزبي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص على: ما تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟
وللإجابة عن هذا السؤال استخدم تحليل الانحدار البسيط (Simple Regressor) والجدول التالي يشير إلى النتائج:

جدول (13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F) الدلالة الإحصائية	معامل الانحدار (B)	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
التنشئة المجتمعية	0.759	0.576	401.364	1.153	20.034	*0.000

* التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط الموضحة في الجدول (13) إلى وجود تأثير دال إحصائياً للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية، إذ أثبتت نتائج اختبار (T) وجود تأثير دال إحصائياً بدلالة إحصائية لقيمة (T) المحسوبة والبالغة (20.034) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية عند درجات حرية (295) ومستوى خطأ (0.05) والبالغة (1.962). كما وتوضح

نتائج تحليل الانحدار البسيط بأن التنشئة الاجتماعية تفسر (57.6%) من التباين في المشاركة السياسية.

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن القيادات الحزبية الأردنية لديها تصورات واضحة حول تأثير التنشئة المجتمعية على تفعيل المشاركة السياسية وأهمية الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات في تحفيو المواطن الأردني في المشاركة في العملية السياسية سواء كمرشح أو ناخب أو المشاركة في العمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني .

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي ينص على: ما الأهمية النسبية لأشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للترتيب حسب الأهمية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية والجدول التالي يظهر ذلك:

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لأشكال المشاركة

السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية

الترتيب حسب الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	شكل المشاركة السياسية
4	2.93	4.99	1. التصويت في الانتخابات
1	2.29	7.11	2. الانتماء لحزب سياسي
8	2.13	4.10	3. الانتماء إلى جمعية سياسية
9	2.19	3.53	4. التبرع بالمحال إلى جهات تعمل لهدف سياسي
6	2.72	4.91	5. التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة

5	2.80	4.98	6. الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية
2	2.14	5.58	7. الترشح للانتخابات التشريعية
3	2.23	5.06	8. الترشح للانتخابات البلدية
7	2.08	4.73	9. المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين

يظهر الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لأشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية، إذ يتضح أن أكثر أشكال المشاركة السياسية كان الانتماء لحزب سياسي بمتوسط حسابي للأهمية (7.11) وانحراف معياري (2.29). وفي الدرجة الثانية جاء الترشح للانتخابات التشريعية بمتوسط أهمية بلغ (5.58) وانحراف معياري (2.14)، يليه الترشح للانتخابات البلدية بمتوسط أهمية بلغ (5.06) وانحراف معياري (2.23)، وفي الدرجة الرابعة جاء التصويت في الانتخابات بمتوسط أهمية بلغ (4.99) وانحراف معياري (2.93). أما أدنى درجات الأهمية لأشكال المشاركة السياسية فكان التبرع بالمحال إلى جهات تعمل لهدف سياسي بمتوسط أهمية بلغ (3.53) وانحراف معياري (2.19).

ويرى الباحث من خلال ما تقدم أن القيادات الحزبية تعتبر أن الانتماء لحزب سياسي معين والترشح في الانتخابات البلدية والبرلمانية أو التصويت في الانتخابات تعد من أهم أشكال المشاركة السياسية وذلك لأهمية هذه الأشكال وتأثيرها على العملية السياسية في الأردن ودعم عملية التنمية السياسية والإصلاح السياسي.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة

إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر

القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي؟

ولإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم اختبار (T) للعينات المستقلة في حالة اختبار الفروق بين الجنسين (ذكور، إناث)، وتحليل التباين الأحادي في حالة اختبار الفروق تبعاً لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي. وذلك لاختبار الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي:

1. الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار "ت" لاختبار الفرق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكور	3.16	0.26	2.928	295	*0.004
إناث	3.00	0.01			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من نتائج اختبار (T) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى للاختلاف في الجنس، فقد بلغت قيم (T) المحسوبة لها (2.928) والدلالة الإحصائية لها (0.004)، والفروق لصالح الذكور بمتوسط إجابات (3.16) مقابل متوسط إجابات للإناث (3.00).

2. الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيري العمر والمستوى التعليمي.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية حسب متغيري العمر والمستوى التعليمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فئة المتغير	المتغير
0.05	3.10	25 واطل من 31 سنة	العمر
0.50	3.45	31 واطل من 36 سنة	
0.05	3.03	36 واطل من 41 سنة	
0.22	3.14	41 سنة فاكتر	
0.30	3.10	اطل من بكالوريوس	المؤهل العلمي
0.16	3.12	بكالوريوس	
0.28	3.37	دراسات عليا	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ذوي الأعمار 31 واطل من 36 سنة أكثر موافقة

على تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.50)، ثم ذوي الأعمار 41 سنة فأكتر بمتوسط إجابات (3.14) وانحراف معياري (0.22)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي الأعمار 25 واطل من 31 سنة بمتوسط إجابات (3.10) وانحراف معياري (0.05). كما وتشير بيانات الجدول إلى أن ذوي المؤهل العلمي الدراسات العليا أكثر موافقة على تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.28)، ثم ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.12) وانحراف معياري (0.16)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي المؤهل الأقل من البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.10) وانحراف معياري (0.30). وهذه الفروق ظاهرية ولاختبار دلالتها تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول رقم (17)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	3.221	3	1.074	19.400	*0.000
	داخل المجموعات	16.218	293	0.055		
	الكلية	19.439	296			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	2.355	2	1.178	20.267	*0.000
	داخل المجموعات	17.084	294	0.058		
	الكلية	19.439	296			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول رقم (17) إلى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، حيث كانت قيم (F) المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (3، 293 و 2، 294) وبالباقي (3.863، 2.962) على التوالي.

ولاختبار الفروق في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية تم استخدام اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (18)

نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية لاختبار دلالة الفروق في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية

المتغير	فئة المتغير (أ)	فئة المتغير (ب)	متوسط الفروق	الدلالة الإحصائية
العمر	25 سنة وأقل من 31 سنة	31 سنة وأقل من 36 سنة	-0.356	*0.000
		36 سنة وأقل من 41 سنة	0.066	0.748
		41 سنة فأكثر	-0.045	0.868
	31 سنة وأقل من 36 سنة	25 سنة وأقل من 31 سنة	0.356	*0.000
		36 سنة وأقل من 41 سنة	0.422	*0.000
		41 سنة فأكثر	0.311	*0.000
	36 سنة وأقل من 41 سنة	25 سنة وأقل من 31 سنة	-0.066	0.748
		31 سنة وأقل من 36 سنة	-0.422	*0.000
		41 سنة فأكثر	-0.111	*0.026
		25 سنة وأقل من 31 سنة	0.045	0.868
		31 سنة وأقل من 36 سنة	-0.311	*0.000
		36 سنة وأقل من 41 سنة	0.111	*0.026
المستوى التعليمي	دبلوم	بكالوريوس	-0.022	0.771
		دراسات عليا	-0.274	*0.000
	بكالوريوس	دبلوم	0.022	0.771
		دراسات عليا	-0.252	*0.000
	دراسات عليا	دبلوم	0.274	*0.000
		بكالوريوس	0.252	*0.000

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات

الحزبية الأردنية بين فئات العمر:

- 25 سنة واصل من 31 سنة وبين 31 سنة واصل من 36 سنة واصل الفئة العمرية 31 سنة واصل من 36 سنة.

- 31 سنة واصل من 36 سنة وبين 36 سنة واصل من 41 سنة واصل الفئة العمرية 31 سنة واصل من 36 سنة.

- 31 سنة واصل من 36 سنة وبين 41 سنة فأكثر واصل الفئة العمرية 31 سنة واصل من 36 سنة.

- 36 سنة واصل من 41 سنة وبين 41 سنة فأكثر واصل الفئة العمرية 41 سنة فأكثر.

وحسب المستوى التعليمي تشير نتائج اختبار شيفيه إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة الاجتماعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين المستويات التعليمية:

- الدبلوم وبين الدراسات العليا واصل الدراسات العليا.

- بكالوريوس وبين الدراسات العليا واصل الدراسات العليا.

سادساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومن ثم استخدم اختبار (T) للعينات المستقلة في حالة اختبار الفروق بين الجنسين (ذكور، إناث)، وتحليل التباين الأحادي في حالة اختبار الفروق تبعاً لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي. وذلك لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية

الأردنية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي:

1. الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (19)

نتائج اختبار "ت" لاختبار الفرق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T" المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
ذكور	3.30	0.39	3.890	295	*0.000
إناث	2.98	0.20			

* الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى للاختلاف في الجنس، فقد بلغت قيم (T) المحسوبة لها (3.890) والدلالة الاحصائية لها (0.000)، والفروق لصالح الذكور بمتوسط اجابات (3.30) مقابل متوسط اجابات للإناث (2.98).

2. الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيري العمر والمستوى التعليمي.

جدول رقم (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية
حسب متغيري العمر والمستوى التعليمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فئة المتغير	المتغير
0.27	3.45	25 وقل من 31 سنة	العمر
0.40	3.26	31 وقل من 36 سنة	
0.33	3.03	36 وقل من 41 سنة	
0.39	3.32	41 سنة فأكثر	
0.27	3.03	اقل من بكالوريوس	المؤهل العلمي
0.33	3.35	بكالوريوس	
0.33	3.75	دراسات عليا	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ذوي الأعمار 31 وقل من 31 سنة أكثر موافقة في اتجاهاتهم نحو أشكال المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.27)، ثم ذوي الأعمار 41 سنة فأكثر بمتوسط إجابات (3.32) وانحراف معياري (0.39)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي الأعمار 31 وقل من 36 سنة بمتوسط إجابات (3.26) وانحراف معياري (0.40). كما وتشير بيانات الجدول إلى أن ذوي المؤهل العلمي الدراسات العليا أكثر موافقة في اتجاهاتهم نحو أشكال المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.33)، ثم ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.35) وانحراف معياري (0.33)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي المؤهل الأقل من البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.03) وانحراف معياري (0.27). وهذه الفروق ظاهرة ولاختبار دلالتها تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي

المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F" المحسوبة	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	4.472	3	1.491	10.821	*0.000
	داخل المجموعات	40.357	293	0.138		
	الكلية	44.829	296			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	16.817	2	8.409	88.255	*0.000
	داخل المجموعات	28.012	294	0.095		
	الكلية	44.829	296			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي الموضحة في الجدول السابق إلى وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، حيث كانت قيم (F) المحسوبة لها أعلى من قيمة (F) الحرجة عند درجات حرية (3، 293 و 2، 294) وبالباقي (3.863، 2.962) على التوالي.

ولاختبار الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية تم استخدام اختبار شيفيه للاختبارات البعدية:

جدول رقم (22)

نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية لاختبار دلالة الفروق في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر وبين المستويات التعليمية

المتغير	فئة المتغير (أ)	فئة المتغير (ب)	متوسط الفروق	الدلالة الإحصائية
العمر	25 سنة و أقل من 31 سنة	31 سنة و أقل من 36 سنة	0.193	0.362
		36 سنة و أقل من 41 سنة	0.422	*0.000
		41 سنة فأكثر	0.124	0.531
	31 سنة و أقل من 36 سنة	25 سنة و أقل من 31 سنة	-0.193	0.362
		36 سنة و أقل من 41 سنة	0.229	0.085
		41 سنة فأكثر	-0.068	0.854
	36 سنة و أقل من 41 سنة	25 سنة و أقل من 31 سنة	-0.422	*0.000
		31 سنة و أقل من 36 سنة	-0.229	0.085
		41 سنة فأكثر	-0.298	*0.000
		25 سنة و أقل من 31 سنة	-0.124	0.531
		31 سنة و أقل من 36 سنة	0.068	0.854
		36 سنة و أقل من 41 سنة	0.298	*0.000
المستوى التعليمي	دبلوم	بكالوريوس	-0.323	*0.000
		دراسات عليا	-0.721	*0.000
	بكالوريوس	دبلوم	0.323	*0.000
		دراسات عليا	-0.398	*0.000
	دراسات عليا	دبلوم	0.721	*0.000
		بكالوريوس	0.398	*0.000

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يلاحظ من نتائج اختبار شيفيه للاختبارات البعدية وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية

الأردنية بين فئات العمر:

- 25 سنة واصل من 31 سنة وبين 36 سنة واصل من 41 سنة واصل الفئة العمرية 25 سنة واصل من 31 سنة.

- 36 سنة واصل من 41 سنة وبين 41 سنة فأكثر واصل الفئة العمرية 41 سنة فأكثر. وحسب المستوى التعليمي تشير نتائج اختبار شيفيه إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين المستويات التعليمية:

- الدبلوم وبين البكالوريوس واصل البكالوريوس.

- الدبلوم وبين الدراسات العليا واصل الدراسات العليا.

- البكالوريوس وبين الدراسات العليا واصل الدراسات العليا.

الفصل الخامس

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة وفق التحليل الإحصائي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: ما واقع التنشئة المجتمعية في الأردن من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

بينت الدراسة وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية على واقع التنشئة المجتمعية في الأردن، من حيث أن الوحدة الوطنية تشكل هوية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الأردني وأهمية التضامن والمسؤولية الجماعية بين جميع أفراد الشعب الأردني، والتلاحم الإيجابي بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر في المجتمع الأردني، ووحدة المشاعر تجاه القضايا التي تهم المجتمع الأردني، واحترام الخصوصيات المذهبية والثقافية الفرعية للمواطنين، وأن جميع المواطنين الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات، واحترام حقوق الإنسان بما يضمن الشعور بالعدالة والمساواة، والاعتزاز بالانتماء الوطني، والإيمان بالهوية الوطنية الأردنية، والتسامح بين جميع مكونات المجتمع الأردني، وتنمية ثقافة الانفتاح والحوار بين مكونات المجتمع الأردني.

وهذا يشير إلى عدم وجود رضا من القيادات الحزبية الأردنية عن عمليات التنشئة المجتمعية في الأردن، وقد يعود ذلك إلى ضعف التخطيط لعمل مؤسسات التنشئة المجتمعية، حيث يتطلب إيجاد مواطن واعٍ سياسياً ومشاركة إيجابية في الحياة السياسية تضافر الجهود المختلفة للمؤسسات المختلفة للتنشئة المجتمعية بشكل عام، ومؤسسات التنشئة والتربية السياسية على وجه التحديد، حيث تسهم مؤسسات عديدة في عملية التربية السياسية للأفراد وتؤدي الأسرة دوراً أساسياً في هذه العملية، تليها المؤسسات التعليمية، ثم يخرج الفرد لينخرط في جماعات الرفاق ثم يتبع تفاعله مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتتكامل هذه المؤسسات في تربية

المواطن سياسياً واجتماعياً، وإن اختلفت الوسائل والأساليب التي تتبعها كل مؤسسة في إعداد وتكوين شخصية الطالب الوطنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نص على: ما واقع المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

بينت الدراسة وجود درجة متوسطة من الموافقة لدى القيادات الحزبية الأردنية عن واقع المشاركة السياسية في الأردن، ويظهر ذلك من خلال غرس روح المبادرة للعمل التطوعي لخدمة المجتمع، والشعور بالولاء والانتماء للدولة الأردنية أرضاً وشعباً ونظاماً ومساعدة الدولة على تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع، وإيجاد وعي بمشكلات وقضايا المجتمع للمشاركة بالرأي في سبل مواجهتها وتكوين نظرة ايجابية نحو قيم العمل والإنتاج والمشاركة في المناسبات الوطنية والقومية والدينية في المجتمع الأردني ، والإيمان بأن المشاركة السياسية واجب والتزام من قبل كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، والمشاركة في الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع الأردني ، والمشاركة في الاحتفالات الوطنية ، والمساهمة في بناء الديمقراطية وتجسيد قيمها، والمشاركة في الانتخابات النيابية لتحقيق المواطنة في المجتمع الأردني، والمشاركة في الانتخابات البلدية لتحقيق المواطنة المحلية في المجتمع الأردني، وإدراك الأخطار التي تواجه الدولة الأردنية، وإيجاد وعي سياسي لدى الطلبة بشكل نظام الحكم والاعتزاز بالهوية الوطنية الأردنية ، والافتخار بالمواطنة الأردنية، والعمل على مبدأ سيادة القانون على المجتمع، وإدراك أهمية دورك السياسي في المجتمع الأردني ، والإلمام بمواد الدستور الأردني وما ينبثق عنه من قوانين وأنظمة، والإيمان بأهمية ترسخ مبدأ طاعة ولي الأمر والامتثال لتعليمات الدولة، والمشاركة في صناعة القرارات للإسهام في تنمية المجتمع الأردني، والإيمان بأهمية التعددية السياسية، والمشاركة في محاربة التعصب على مستوى العائلة أو المذهب أو القبيلة ، واحترام

الأنظمة والقوانين والالتزام والتقيّد بها، والإيمان بأهمية القيم والاتجاهات الوطنية مثل (العدل، الحرية، المساواة)، والإيمان بأهمية نشر التسامح الاجتماعي، والمشاركة في الانتخابات السياسية بدافع خدمة الوطن، ومساعدة الدولة على صهر مختلف الفئات الموجودة في المجتمع الأردني مع بعضها البعض.

وهذا يعكس ضعف المشاركة السياسية للمجتمع الأردني ، وتعتبر الأحزاب السياسية بوضعها الراهن سبب للعزوف عن المشاركة الحزبية، فحالة الضعف والتمزق التي تعيشها الأحزاب السياسية، كذلك عدم قدرتها على الإعلان عن نفسها وضعفها مادياً وافتقارها للديمقراطية الداخلية وسيطرة الأمين العام وارتباط الحزب به وعدم وجود برامج عمل سياسية واضحة وعدم قدرتها على إدارة نفسها وتعددتها وجميع هذه الأسباب وغيرها تجعل من الطلبة والشباب بشكل عام يصرفون النظر عن الاهتمام بهذه المؤسسات، وغياب أهم مكونات المعرفة الأساسية التي يتطلبها العمل السياسي عند طلبة الجامعة الأردنية وهذه المكونات تتمثل في المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعتها أدوارها ومعرفة أهم القوانين والقضايا محل النقاش في المجتمع والمعرفة حقوقه وواجباته ودوره في إطار النظام السياسي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص على: ما تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية؟

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائياً للتنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية، وأن التنشئة المجتمعية تفسر (57.6%) من التباين في المشاركة السياسية. وهذا يشير إلى أن الأسرة هي القناة الأولى للتنشئة السياسية، بالإضافة إلى غياب الثقافة السياسية، والوعي

السياسي لدى المجتمع الأمر الذي يؤثر على انتمائهم للأحزاب السياسية وكذلك انتمائهم إلى مؤسسات المجتمع المدني من أندية رياضية أو ثقافية أو اجتماعية أو تعاونية.

فعملية التنشئة المجتمعية السياسية لها دور كبير في تحديد عملية المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم في نفوس الأفراد وسلوكهم السياسي الذي يتحدد في ضوءها، إذ طبيعة القيم التي يحملها الأفراد تنعكس في وعيهم السياسي، ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها وكيفية استجاباتهم للموضوعات السياسية ومن خلال هذا يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، فدرجة مشاركة الفرد في الحياة السياسية يتوقف على نوعية التوعية السياسية التي يتعرض لها، غير أن التوعية السياسية لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة السياسية، وإنما لابد له أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي وهذا يتوقف على نوعية التنشئة السياسية المبكرة، فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم السياسي. وبالنتيجة فإن مدى عزوف الفرد عن المشاركة السياسية أو الاشتراك بها يتوقف على التنشئة المجتمعية السياسية، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الأفراد من خلال عملية التنشئة المجتمعية السياسية المبكرة، أما تشجيع على الاهتمام وممارسة النشاط السياسي أو تكون ضد ذلك.

أن عملية التنشئة المجتمعية السياسية لها دور كبير في المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم بواسطة مؤسساتها المختلفة المتمثلة في (الأسرة، المدرسة، دور العبادة، وسائل الإعلام... الخ) في الأفراد، والتي يتحدد في ضوءها السلوك السياسي من خلال توعية الثقافة السياسية التي تغرسها، والتي في ضوءها تتحدد مدى استجابة الأفراد للموضوعات السياسية، وبالنتيجة يتحدد دورهم في العملية السياسية بوصفهم مشاركين أو غير مشاركين فيه في ضوء

ثقافة الأفراد السياسية والتي تتغذى وتنتقل بواسطة مؤسسات التنشئة المجتمعية السياسية، بوصف أن التنشئة المجتمعية تقوم بنقل القيم والمعتقدات من جيل لآخر.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي ينص على: ما الأهمية النسبية لأشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية؟

بينت الدراسة أن أكثر أشكال المشاركة السياسية كان الانتماء لحزب سياسي ، وفي الدرجة الثانية جاء الترشح للانتخابات التشريعية ، يليه الترشح للانتخابات البلدية ، وفي الدرجة الرابعة جاء التصويت في الانتخابات ، أما أدنى درجات الأهمية لأشكال المشاركة السياسية فكان التبرع بالمحال إلى جهات تعمل لهدف سياسي .

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي؟

بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى للاختلاف في الجنس، والفروق لصالح الذكور ، وأن ذوي الأعمار 31 وقل من 36 سنة أكثر موافقة على تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية في الأردن ، ثم ذوي الأعمار 41 سنة فأكثر بمتوسط إجابات (3.14) وانحراف معياري (0.22)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي الأعمار 25 وقل من 31 سنة بمتوسط إجابات (3.10) وانحراف معياري (0.05). وان ذوي المؤهل العلمي الدراسات العليا أكثر موافقة على تأثير التنشئة المجتمعية في المشاركة السياسية في الأردن ثم ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي المؤهل الأقل من البكالوريوس وهذه الفروق ظاهرية ولاختبار دلالتها

تم استخدام تحليل التباين الأحادي: وجود فروق دالة إحصائياً في تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، ووجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر:

- 25 سنة واطل من 31 سنة وبين 31 سنة واطل من 36 سنة ولصالح الفئة العمرية 31 سنة واطل من 36 سنة.

- 31 سنة واطل من 36 سنة وبين 36 سنة واطل من 41 سنة ولصالح الفئة العمرية 31 سنة واطل من 36 سنة.

- 31 سنة واطل من 36 سنة وبين 41 سنة فأكثر ولصالح الفئة العمرية 31 سنة واطل من 36 سنة.

- 36 سنة واطل من 41 سنة وبين 41 سنة فأكثر ولصالح الفئة العمرية 41 سنة فأكثر.

- وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين المستويات التعليمية:

- الدبلوم وبين الدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا.

- بكالوريوس وبين الدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية

($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية

الأردنية تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، المستوى التعليمي؟

بينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى للاختلاف في الجنس، والفروق لصالح الذكور ، وأن ذوي الأعمار 31 و أقل من 31 سنة أكثر موافقة في اتجاهاتهم نحو أشكال المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.27)، ثم ذوي الأعمار 41 سنة فأكثر بمتوسط إجابات (3.32) وانحراف معياري (0.39)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي الأعمار 31 و أقل من 36 سنة بمتوسط إجابات (3.26) وانحراف معياري (0.40). كما بينت نتائج الدراسة أن ذوي المؤهل العلمي الدراسات العليا أكثر موافقة في اتجاهاتهم نحو أشكال المشاركة السياسية في الأردن بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.33)، ثم ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.35) وانحراف معياري (0.33)، وفي الدرجة الثالثة جاء ذوي المؤهل الأقل من البكالوريوس بمتوسط إجابات (3.03) وانحراف معياري (0.27). وهذه الفروق ظاهرة ولاختبار دلالتها تم استخدام تحليل التباين الأحادي:

- بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى معنوية في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية تعزى لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، ووجود فروق دالة إحصائية في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين فئات العمر:
- 25 سنة و أقل من 31 سنة وبين 36 سنة و أقل من 41 سنة و لصالح الفئة العمرية 25 سنة و أقل من 31 سنة.
- 36 سنة و أقل من 41 سنة وبين 41 سنة فأكثر و لصالح الفئة العمرية 41 سنة فأكثر.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في الاتجاهات نحو أشكال المشاركة

السياسية من وجهة نظر القيادات الحزبية الأردنية بين المستويات التعليمية:

- الدبلوم وبين البكالوريوس ولصالح البكالوريوس.
- الدبلوم وبين الدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا.
- البكالوريوس وبين الدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا.

ثانياً: التوصيات :

بناءً على نتائج الدراسة النظرية والميدانية فإن الدراسة خرجت بالتوصيات التالية:

1. قيام حملات توعية وإرشاد بكافة الوسائل المتاحة من أجل رفع مستوى الوعي السياسي لدى الشباب.
2. على الأحزاب السياسية وضع برامج عمل متكاملة واضحة الأهداف والرؤيا من أجل استقطاب الجماهير.
3. تفعيل دور المؤسسات والأجهزة المختلفة الحكومية وغير الحكومية في نشر وعي الثقافة السياسية عند الشباب من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية والحزبية.
4. الاهتمام بقنوات الاتصال بين المجتمع الأردني والسلطة التنفيذية التي تشمل قنوات الدخول السياسي ومنها وسائل الاتصال الجماهيري والأحزاب والهيئات التشريعية والقضائية والدوائر الحكومية، فضلا عن تظاهرات الاعتراض والإضرابات السلمية، وغيرها من المظاهر المعلنة، التي لا تحمل مضامين عنف.
5. نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها، والنظر إليها على أنها من القضايا الأساسية لحماية الحريات حقوق الإنسان، ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع.
6. العمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، حيث تكون المواطنة هي أساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، ويكون الجميع تحت حكم القانون متساوين، ولا استثناءات غير قانونية لأحد، على أن تخضع التعيينات والوظائف والامتيازات في القطاعين العام والخاص معاً، لمبدأ تكافؤ الفرص.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

الكتب:

- أبراش، ابراهيم، (1998) علم الاجتماع السياسي، مصر: دار الشروق للنشر والتوزيع،
- إبراهيم، محمد يسري، (2011) المشاركة السياسية المعاصرة ففي ضوء السياسة الشرعية، دار اليسر للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.
- بركات، حليم، (1998) المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- برو، فيليب،(1998)، علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- البطاينة، رافع شفيق (2009)، الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية، الطبعة الأولى، عمان: دار أمواج للطباعة والنشر.
- الجوهري، عبد الهادي ، (1985)، دراسات في علم الاجتماع السياسي، جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- حمارنة، مصطفى، (1995) سلسلة دراسات المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- دياب، فوزية، (1978). نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، القاهرة: دار الشروق.
- ديفرجيه، موريس، (1980). سوسيولوجيا السياسة، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق.
- ذياب ، فوزية، (1966). القيم والعادات الاجتماعية، القاهرة: دار الكاتب للطباعة والنشر.

- الربابعة، احمد، (1991) السكان والحياة الاجتماعية، عمان: لجنة تاريخ الأردن.
- الربابعة، احمد، (1999) الشخصية الأردنية سماتها وخصائصها، عمان: الجامعة الأردنية،).
- رجب، محمود، (1978) الاغتراب، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- الزيات، عبد الحليم، (1988) التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية
- شراب، ناجي صادق، (1984) السياسة دراسة سييسولوجية، مكتبة الإمارات، العين.
- الصاوي، علي، (1995) مدخل في علم الاجتماع السياسي للإدارة، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.
- طالب عوض وآخرون، (1994) انتخابات 1993 الأردنية، دراسة تحليلية رقمية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- الطويل، توفيق، (1960) الفلسفة الخلقية، نشأتها وتطورها، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- الطيب، مولود زايد، (2001). دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن.
- ظاهر، أحمد جمال، (1987). دراسات في الفلسفة السياسية، مطبعة عمان، الأردن.
- عبيدات، سليمان، (1986). دراسة في عادات وتقاليد المجتمع الأردني، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- عفيفي، أبو العلا، (1960). التصوف: الثورة الروحية في الإسلام، دار المعارف، الاسكندرية.

– قانون الأحزاب السياسية رقم (32) لسنة 1992، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1993.

– القذافي، رمضان محمد (2001). الشخصية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة

– محافظة، محمد عبدالكريم، وعيادات، زيد مصطفى، (2010)، التربية الوطنية، الجامعة الهاشمية

– محمد، محمد علي، (1983). أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– الميثاق الوطني الأردني، (1991). منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

– النقرش، عبد الله، (1992)، التجربة الحزبية في الأردن، عمان، لجنة تاريخ الأردن.

– النيال، مایسة أحمد (2002). التنشئة الاجتماعية مبحث في علم النفس الاجتماعي. قناة السويس، دار المعرفة الجامعية.

– والي، عبد الهادي محمد، (1981). التحضير في الشرق الأوسط، تأليف : فنسنت كوستيللو، ترجمة وتعليق : غريب سيد أحمد، عبد الهادي والي، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية..

– وهبان، أحمد، (2004). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، مصر.

الرسائل الجامعية:

– ابو محارب ، اسامة (2006)، العوامل المكونة لجماعة الرفاق ودورها في التنشئة الاجتماعية لدى طلبة المرحلة الاساسية العليا في المدارس الحكومية بمدينة الزرقاء

من وجهة نظر المعلمين وأولياء الامور، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

- الحسامي، أحمد عقلة (2010). الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1989-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط عمان.
- الحواتمة، عادل عوض، (2004)، دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني كنموذج، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
- خزاعي، نادرة، (2005) حق المرأة في المشاركة في عضوية المجالس المنتخبة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات القانونية، جامعة آل البيت.
- الشرعة، فراس، (1999)، المشاركة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرقز
- طهبوب، عبير، (2003) المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال عقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الأردن.
- عاشور، إياس، (2003)، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة جامعية ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- العمرو، نادية هائل (2077)، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الاردن :- دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك.

الدوريات والمجلات:

- أبو رمان، حسين، (1989) قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام 1989، مجلة الأردن الجديد، عدد 15-16.
- بركات، لؤي، (2003) المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر 2003، رسالة مجلس الأمة، مجلد 12، عدد 50.
- بركات، لؤي، (2003) المرأة الأردنية وتجربة انتخابات مجلس النواب الرابع عشر 2003، رسالة مجلس الأمة، الأمانة العامة لمجلس النواب، المجلد 12، العدد (50)، حزيران ، الأردن.
- بركات، نظام، (2001) النخبة النيابية في الأردن 1989-2000، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد.
- بركات، نظام، وغرابية، مازن، (2001) النخبة النيابية في الأردن 1989-2000، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، إربد.
- الحديدي، فايز محمد والحيا، محمد، (2000)، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو الأحزاب السياسية في الأردن، مؤتمة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد السابع.
- خزاعي، حسين، (2006) المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 34، العدد 3، الكويت.
- الزعبي، خالد، (2001) مجلس النواب الحادي عشر 1989-1993، مطبوعات توثيقية، الأمانة العامة لمجلس النواب، عمان.

- الزعبي، فاروق، (2003) **حقوق المرأة في القانون الدولي والتشريعات الوطنية الأردنية**، أبحاث اليرموك، المجلد 19، العدد (1).
- السليحات، ملوح ماضي، (2014) **دور الجامعة الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية السياسية لدى الطلبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 41، العدد 1، 2014.
- السليحات، ملوح، (2013)، **انعكاسات ثورات الربيع العربي على الوعي السياسي لطلبة الجامعات الأردنية في إقليم الوسط**، مجلة المنارة، المجلد 20، العدد 1/ب، 2014.
- شاعر الجوهري، (1997) **اي برلمان ستفرزه الانتخابات البرلمانية اليوم**، جريدة العرب اليوم، 14 تشرين ثاني.
- عبد الباسط، أحمد عبد القادر، (1979) **العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة**، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة.
- عبيدات، أحمد، (1991) **رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني**، عمان: جريدة الرأي.
- العزام، عبد المجيد والشرعة، محمد (2006). **اتجاهات عينة من منتسبي المجتمع نحو المشاركة السياسية في الأردن**، دراسات الجامعة الأردنية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (33)، العدد (3).
- العزام، عبد المجيد، (2003)، **اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، العدد، 2.

- عقيلي، مازن، (2005) التنمية السياسية في الأردن، دراسة في دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصر، المجلد الخامس، العدد (1).
- عكور، محمد، (2003) دور وثيقة الأردن أولاً في تنمية الحياة السياسية للمرأة الأردنية، رسالة مجلس الأمة، عمان، المجلد 12، العدد (48).
- قانون مؤقت رقم 34 لسنة 2001، (2001) قانون الانتخاب لمجلس النواب، رسالة مجلس الأمة مجلد 10، عدد 41.
- المحيسن، جهاد، (2003) قراءة نقدية في واقع المرأة السياسية على ضوء الانتخابات النيابية 2003، مركز الرأي للدراسات، عمان، دراسة منشورة في جريدة الرأي، العدد (12041).
- المحيسن، هنا والحوامدة، محمد، (2003) الحياة النيابية في الأردن 1923 - 2003، مركز الرأي للدراسات، منشور في جريدة الرأي، العدد (11946)، حزيران.
- مركز الدراسات الاستراتيجية، (2006)، الديمقراطية في الأردن، نتائج أولية وبيانات أساسية، الجامعة الأردنية، عمان. الأردن.
- المصالحه، محمد (2006). دور الأحزاب السياسية في الإصلاح السياسي في الأردن. المجلة الثقافية، العدد (66)، كانون الثاني.
- المصري، طاهر، (1999) واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن، المستقبل العربي، س 22، عدد 250.
- معوض، جلال، (1983) أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد (55) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

– المقداد، محمد أحمد (2006). أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، المنارة، المجلد (13)، العدد 7.

– المقداد، محمد، (2006) المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، نيسان، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

– منسي، أحمد، (1998) الانتخابات الأردنية، انتكاسة للديمقراطية، السياسية الدولية، عدد 131.

– المنوفي، كمال، (1979) التنشئة السياسية في الأدب السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة.

المواقع الإلكترونية:

– أبو رمان، محمد سليمان، (2012) دور العامل العشائري في الانتخابات النيابية، الجزيرة، نقلاً عن: <http://www.mahjoob.com>

– التل، أحمد، (2012)، الكرم والضيافة والمروءة والنجدة من سمات الشخصية الأردنية، نقلاً عن الرابط: <http://www.sahafi.jo>

– دور العشيرة السياسي في الأردن، 2012، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، نقلاً عن: www.jcss.org/SubDefaultar.aspx

– الرواشدة، علاء زهير، (2010) وجهة نظر في دور العشيرة بالمجتمع، نقلاً عن: www.jor1jo.co

– الزعبي، ابتسام عبد الله، (2016) تربية المسؤولية الاجتماعية، الرياض، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، نقلاً عن الرابط: <http://www.gulfkids.com/ar>

- الشقران، خالد (2014)، المسؤولية المجتمعية في الانتخابات النيابية، مركز الرأي للدراسات، [/http://alraicenter.com](http://alraicenter.com)
- الهيئة المستقلة للانتخابات (2013)، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام 2013، نقلا عن [/http://www.entikhabat.jo](http://www.entikhabat.jo)

البحوث المنشورة والمؤتمرات:

- أبو هنطش، محمد توهيل، 1998 سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، بحث منشور، الجامعة الأردنية.
- **خطاب الملك حسين عشية الانتخابات النيابية، 7 تشرين أول 1989.**
- الدستور الأردني لسنة 1952 .
- العدوان، عبد الحليم مناع، (2013) **التحول الديمقراطي في الأردن 1989-2005**
- عساف، نظام، (1998) الانتخابات النيابية والمجتمع المدني، أرقام ودلالات لانتخابات عام 1993 في الأردن، عمان.
- القدومي، رحاب، (1997) **قانون الانتخاب**، في محاضر ندوة المجتمع المدني وقانون الانتخابات النيابية، منشورات جامعة اليرموك، الأردن.
- القطاطشة، محمد، والعدوان، مصطفى (2007) **مؤتمر: دور البرلمانات العربية في الإصلاح السياسي**، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية وجامعتي الكويت وفيلادلفيا، عمان.
- مجموعة باحثين، (2003) **المرأة السياسية... الحياد الإعلامي إلى متى؟ جمعية النساء العربيات في الأردن بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور**، عمان، الأردن.

- مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003، (2004) إعداد مجموعة من الباحثين بالتعاون مع جمعية النساء العربيات ومؤسسة كونراد أديناور، عمان.
- النقرش، عبد الله، (2006)، **الشباب والمشاركة السياسية**، بحث غير منشور، الجامعة الأردنية.

المراجع الأجنبية:

- A.L Stinchcombe, Social structure and Politics, in ; F.I.Green – stein & N.W. Polsby, (eds). Handbook of Political Science , vol .3.
- Almond. G and Verba (1965).S. **The Civic Culture**, New York.
- Amartya Bligh (1984) " **From Prince To King: Royal Succession In The House Of Saud In 20th Century**", New York University Press, New York, university press, New York.
- Bahgat, Korany: (1994) " **Arab Democratization: A Poor Cousin**" , Political Science And Politics, Cairo.
- Benjamin, L. Democracy and Education. (2003) **A Paper Presented At the Conference : What Kind of School We Need?** Canada Eric EDE 691730.
- Doroht.(1953). **The political vole of woman, international social science bulletin.**
- Elina Haavio-Mannila.(1970). **Sex voles in Politics, Scandinavian Political Studies**, 5 Huntington,. S and Nelson
- I.M. Domenach ,(1965) **Pour en finir avec I' Alienation**, Esprit, December.
- John M. Roberts,(1991) **Prospect for Democracy in Jordan**, Arab Studies Quarterly, Vol. 13,No.3.

- K.W.Deutsch, (1997) **Social Mobilization and Political Development**, in :**R.C.Macridis&B.E.Brown**, (eds),Comparative politics: notes and readings,The Dorsey press,Homewood,Illinois,
- Laine, Robert, (1959) Political Life, The Free Press, New York.
- P.H. Mussen & A.B. Wyszunski,(1955) **Personality and Political Participation**, in : Human Relations , vol. 5.
- Huntington, Samuel ‘P. ‘(1968). **Political Order in Changing Societies** ‘N.Haven Yale Uni. Press.
- Thomas Carothers: (1999), " **Aiding Democracy Aboard: A Learning Curve** ", Carnegie Endowment For Intional Peace , Washington, D. C.
- Tibim Bassam: (1991) " **The Simultaneity For The Unsimulat Aneous**" , London.
- Tourney, L, Purta, J, Schwille, (2000) **J and Amadeus, J. Civic Education across Countries: Twenty Four Notional Studies From the IEA Civic Education Project**, Amsterdam: IEA.
- Masharga, Vesna, (1993) **Two Candidates Make Their Stand on Issues**, Jordan Timesm, 20/5/.

الملاحق

الملحق رقم (1)

استبانة

الأخ

الاخت

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف على تأثير التنشئة المجتمعية على المشاركة السياسية في الأردن خلال الفترة (1989-2015) وهي جزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، لذا أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة، التي هي مخصصة لغايات البحث العلمي فقط والمعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة.

الباحث

عواد بشارة عواد السويلمين

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية والوظيفية:

- الجنس :

ذكر انثى

العمر:

أقل من 25 سنة 25 سنة وأقل من 31 سنة

31 وأقل من 36 سنة 36 وأقل من 41 سنة

41 سنة فأكثر

- مستوى التعليم:

ثانوية عامة وأقل دبلوم

بكالوريوس دراسات عليا

- الانتماء لحزب سياسي:

نعم لا

- المشاركة في العمل السياسي:

نعم لا

الجزء الثاني: التنشئة المجتمعية في الأردن :

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
أولاً: تساعد التنشئة المجتمعية على :					
					1. وحدة المشاعر تجاه القضايا التي تهم المجتمع الأردني.
					2. الولاء الراسخ بمشروعية النظام السياسي الأردني
					3. تغليب المصلحة العامة على المصالح الفئوية.
					4. الايمان بالهوية الوطنية الأردنية .
					5. تشكل الوحدة الوطنية كهوية مشتركة لجميع افراد المجتمع الأردني .
					6. التسامح بين جميع مكونات المجتمع الأردني .
					7. التضامن والمسؤولية الجماعية بين جميع أفراد الشعب الأردني.
					8. تنمية ثقافة الانفتاح والحوار بين مكونات المجتمع الأردني .
					9. تنمية روح العدالة والمساواة بين أفراد الشعب الأردني.
					10. احترام حقوق الإنسان بما يضمن الشعور بالعدالة والمساواة.
					11. احترام الرأي والرأي الاخر في المجتمع الأردني.
					12. أن جميع المواطنين الأردنيين متساوون في الحقوق والواجبات.
					13. الإعتزاز بالانتماء الوطني
					14. التلاحم الايجابي بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية المختلفة .
					15. احترام الخصوصيات المذهبية والثقافية الفرعية للمواطنين.
					16. استتكار الشائعات الضارة بالوطن .
					17. رفض مبدأ هيمنة ثقافة ذات طابع احادي على عموم المجتمع .

الجزء الثالث: أشكال المشاركة السياسية:

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	
ثانياً: تسهم المشاركة السياسية في :						
					1. الشعور بالولاء والانتماء للدولة الأردنية أرضاً وشعباً ونظاماً .	
					2. إيجاد وعي سياسي لدى الطلبة بشكل نظام الحكم	
					3. الإعتزاز بالهوية الوطنية الأردنية .	
					4. إدراك الاخطار التي تواجه الدولة الأردنية	
					5. الإقتخار بالمواطنة الأردنية	
					6. المشاركة في الاحتفالات الوطنية .	
					7. المشاركة في الاعمال التطوعية لخدمة المجتمع الأردني .	
					8. المشاركة في الانتخابات السياسية بدافع خدمة الوطن .	
					9. إدراك أهمية دورك السياسي في المجتمع الأردني .	
					10. إحترام الأنظمة والقوانين والالتزام والتقيّد بها.	
					11. المساهمة في بناء الديمقراطية وتجسيد قيمها.	
					12. العمل على مبدأ سيادة القانون على المجتمع.	
					13. الإيمان بأهمية القيم والاتجاهات الوطنية مثل (العدل، الحرية، المساواة).	
					14. الإلمام بمواد الدستور الأردني وما ينبثق عنه من قوانين وأنظمة.	
					15. الإيمان بأهمية التعددية السياسية.	
					16. الإيمان بأهمية ترسخ مبدأ طاعة ولي الأمر والامتثال لتعليمات الدولة.	
					17. الإيمان بأن المشاركة السياسية واجب والتزام من قبل كل فرد تجاه المجتمع	

					الذي يعيش فيه .
					18. الإيمان بأهمية نشر التسامح الاجتماعي.
					19. تكوين نظرة ايجابية نحو قيم العمل والانتاج .
					20. إيجاد وعي بمشكلات وقضايا المجتمع للمشاركة بالرأي في سبل مواجهتها .
					21. مساعدة الدولة على تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع.
					22. مساعدة الدولة على صهر مختلف الفئات الموجودة في المجتمع الأردني مع بعضها البعض .
					23. المشاركة في محاربة التعصب على مستوى العائلة او المذهب او القبيلة .
					24. غرس روح المبادرة للعمل التطوعي لخدمة المجتمع .
					25. المشاركة في الانتخابات النيابية لتحقيق المواطنة في المجتمع الأردني.
					26. المشاركة في الانتخابات البلدية لتحقيق المواطنة المحليه في المجتمع الأردني
					27. المشاركة في صناعة القرارات للاسهام في تنمية المجتمع الأردني
					28. المشاركة في المناسبات الوطنية والقومية والدينية في المجتمع الأردني

أمامك مجموعة من أشكال المشاركة السياسية رجاء التكرم بترتيبها حسب الأهمية

بحيث تعطي رقم (1) للمشاركة الأكثر أهمية ورقم (2) للتي تليها في الأهمية وهكذا:

الترتيب	العبرة
	التصويت في الانتخابات
	الانتماء إلى حزب سياسي
	الانتماء إلى جمعية سياسية
	التبرع بالمال إلى جهات تعمل لهدف سياسي
	التطوع بالوقت لنشاط فيه منفعة عامة
	الكتابة في الصحافة حول القضايا السياسية
	الترشيح للانتخابات التشريعية
	الترشيح لانتخابات البلدية
	المشاركة في الحملة الانتخابية لمرشح معين